

Distr.: General
20 April 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٥

٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ - ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

البند ٥ من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى

دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠١٤/٢٠١٥:
دروس الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام ٢٠١٥

لمحة عامة*

* توجز هذه اللمحة العامة النتائج الرئيسية والتحليلات التفصيلية، بما في ذلك الإشارات المرجعية، المقدمة في الفصول الستة لدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠١٤/٢٠١٥.



الرجاء إعادة استعمال الورق

220515 200515 15-05464X (A)



موجز

بالنظر إلى أن فترة الأهداف الإنمائية للألفية توشك على الانتهاء ومن المتوقع أن يطلق قادة العالم الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، إلى جانب أهداف التنمية المستدامة، في النصف الثاني من عام ٢٠١٥، تقدم دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠١٤/٢٠١٥ تحليلاً للسياسات والاستراتيجيات العامة التي اعتمدت ونُفذت لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بغية استخلاص الدروس الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتستخدم الدراسة إطاراً تحليلياً متعدد الأبعاد لاستخلاص دروس الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات السياسة الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، فضلاً عن الاعتماد الوطني للأهداف العالمية، والحوكمة والمؤسسات، والسلام والاستقرار، والتعاون العالمي لتحقيق أهداف التنمية، ووضع البيانات.

وتشير الدراسة إلى أن اعتماد الحكومات الوطنية للأهداف العالمية للتنمية يمثل الخطوة الأولى الهامة تجاه تحقيق الأهداف، وتتطلب اتخاذ قرارات من القيادة السياسية، وإجراء تغييرات تشريعية، والتشاور مع أصحاب المصلحة والدعوة، وإدماج الأهداف العالمية في الخطط والميزانيات الوطنية ودون الوطنية. ويمكن أن تؤدي منظومة الأمم المتحدة دوراً بالغ الأهمية في مساعدة الدول الأعضاء في انخراطها في هذه العملية.

ويتبين من الدراسة أن طائفة من السياسات الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية اتسمت بأهمية بالغة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سواء بتأثيرها المباشر على أهداف وغايات محددة أو آثارها غير المباشرة على تهيئة الأوضاع المؤاتية الضرورية. ومن هذا المنطلق، سيتعين تعديل بعض هذه السياسات لتتماشى مع النطاق الأوسع بكثير لأهداف التنمية المستدامة، وسيتمثل التحدي الرئيسي في إدماجها لإحراز تقدم متوازن وفقاً للركائز الثلاث للتنمية المستدامة.

ويتبين من الدراسة أن الحوكمة الرشيدة، والمؤسسات الفعالة، والسلام والاستقرار تمثل عوامل تمكين ونتائج للتنمية على حد سواء، وسيكون أخذ هذا الترابط في الاعتبار بالغ الأهمية لتنفيذ الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. وأخيراً وليس آخراً، سيتعين تعزيز الأشكال المختلفة للشراكات العالمية لإمكان تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والأكثر أهمية، ستدعو الحاجة إلى المحافظة على "روح الأهداف الإنمائية للألفية" للتكاتف من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المشتركة.

مقدمة

كان إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية في مطلع هذا القرن أحد أهم المبادرات التي قامت بها الأمم المتحدة. وعززت هذه المبادرة الصلة بين القيم والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة وجهود التنمية التي تبذلها الدول الأعضاء، وعززت الدور القيادي للأمم المتحدة في التفكير والممارسة في مجال التنمية على الصعيد العالمي. وبالنظر إلى انتهاء الفترة المرجعية للأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، يستعد العالم لاحتضان الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة.

ومع ذلك، لا يمثل وضع أهداف طموحة إلا الخطوة الأولى: يتطلب تحقيق تلك الأهداف تصميم سياسات واستراتيجيات واقعية وتنفيذها بصورة جيدة. ويقصد بدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠١٤/٢٠١٥ استعراض السياسات والاستراتيجيات المستخدمة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية واستخلاص الدروس التي قد تساعد الدول الأعضاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، لا يتمثل القصد منها في وصف طائفة كاملة من سياسات ما بعد عام ٢٠١٥. ولا يمكن أن يضع تلك السياسات إلا الدول الأعضاء ذاتها في ضوء أوضاعها المحددة الخاصة بها.

وبفضل الجهود المتضافرة التي بُذلت على الصعيدين الدولي والوطني، أحرز تقدم هام نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^(١). وعلى سبيل المثال، بلغ العالم غاية الحد من الفقر على الصعيد العالمي والغاية المتعلقة بتحسين مياه الشرب قبل خمس سنوات من الموعد المحدد. وأحرز أيضا تقدم كبير فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي وفي مكافحة الإيدز، والملاريا والسل. ومع ذلك، ما زالت هناك أوجه قصور في تحقيق الغايات المتعلقة بالحد من الجوع ووفيات الأطفال والوفيات النفاسية، والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية. وما زالت هناك فجوات كبيرة في الوفاء بالالتزامات المقطوعة لإقامة الشراكات العالمية، لا سيما فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. واتسم التقدم المحرز أيضا بالتفاوت بين البلدان وبين الفئات السكانية المختلفة والمناطق داخل البلدان.

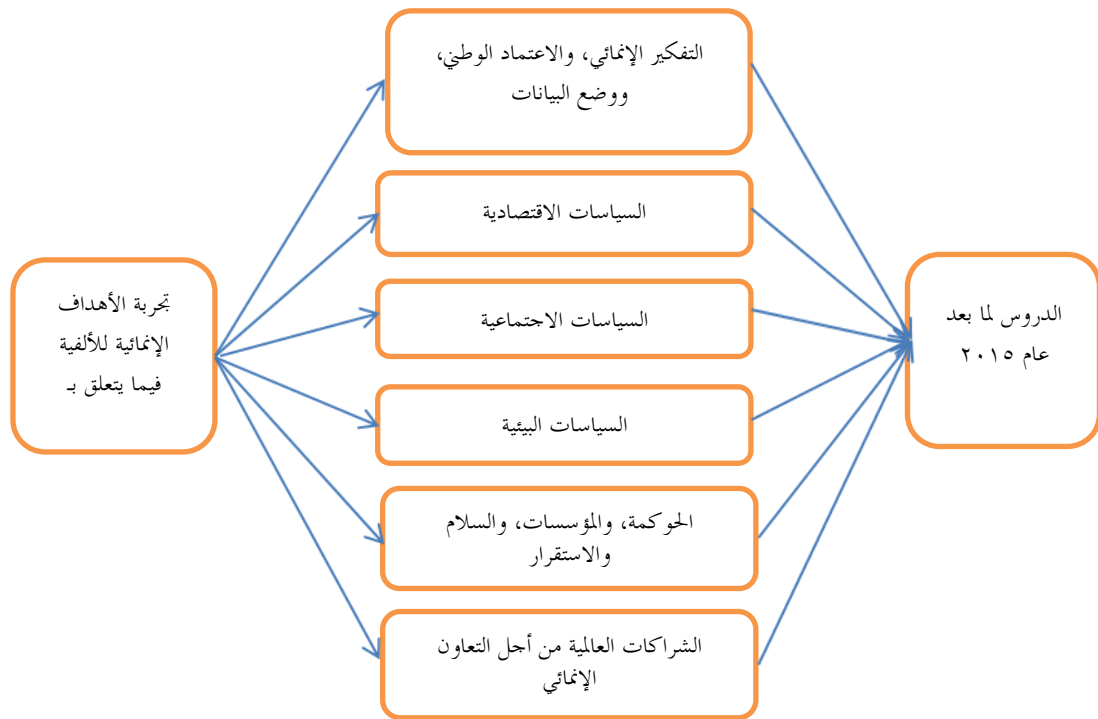
وبالنظر إلى أن تأثير الأهداف الإنمائية للألفية كان متعدد المراحل ومتعدد الأبعاد، اعتمدت هذه الدراسة إطارا تحليليا متعدد الأبعاد، كما هو مبين في الشكل سين-١. ويوفر هذا الإطار سياقاً أوسع لبحث تجربة الأهداف الإنمائية للألفية إلى جانب أبعادها المختلفة

(١) انظر التقرير المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥، للاطلاع على البيانات الرسمية المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

واستخلاص الدروس المناسبة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. كما أنه يظهر الروابط بين السياسات والنتائج.

الشكل سين-١:

الإطار التحليلي المتعدد الأبعاد لاستعراض تجربة الأهداف الإنمائية للألفية واستخلاص الدروس المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

الدروس المستخلصة من عملية اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية

بدأ تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بقيام الحكومات الوطنية باعتمادها، من خلال حوار شمل قرارات القيادة السياسية، والتغيرات التشريعية، والتشاور مع أصحاب المصلحة والدعوة، وإدماج الأهداف الإنمائية للألفية في الخطط والميزانيات الوطنية ودون الوطنية. وبعتماد الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني، قام كثير من البلدان أيضا بشكل ما

من التعديل حسب الحاجة بإضافة أهداف وغايات، واعتماد أطر زمنية مختلفة، واختيار ترتيب أولويات الأهداف بشكل معين. وأدمج كثير من البلدان الأهداف الإنمائية للألفية في رؤاها، واستراتيجياتها وخططها الوطنية.

وتشير تجربة الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهمية السماح للبلدان بتعديل الأهداف العالمية حسب الحاجة لتتفق مع أوضاعها الخاصة. ومع ذلك، تدعو الحاجة إلى أن يحدث ذلك التعديل ضمن إطار عالمي مصاغ بوضوح، لإمكان تقييم الأداء ومقارنته بين البلدان وإمكان التأكد من بلوغ الأهداف العالمية بوصفها مجموع الإنجازات الوطنية.

وأدت مبادرات مختلفة للأمم المتحدة دورا هاما في تعزيز الإجراءات الوطنية نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وشملت هذه المبادرات إنشاء الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية؛ وإصدار التقرير المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية لرصد التقدم المحرز؛ وعقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتيري، المكسيك، ٢٠٠٢)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٠٠٢) ومؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥ (كمتابعة لمؤتمر قمة الألفية)؛ وإصدار تقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية؛ وعقد الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠١٠، الذي أدى إلى الالتزام ببذل الجهود للتعجيل بالأهداف الإنمائية للألفية. وأفريقيا، قامت المنظمات الإقليمية، وبخاصة اللجان الإقليمية، بمبادرات هامة لتعزيز الجهود المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية التي تبذلها الحكومات الوطنية للبلدان في منطقة كل منها، في حين أنه رأسيا، قام كثير من الوكالات والمنظمات المتخصصة الدولية بمبادرات في مجالات نشاط كل منها، بما في ذلك إنشاء عدة صناديق خاصة.

الدروس المتعلقة بالسياسات الاقتصادية

تنتشر في الغالب الآثار التي ترتبها السياسات الاقتصادية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال التأثير الواسع لهذه السياسات على الكفاءة الكلية للاقتصاد، وعدالته واستقراره. ويقتضي درس رئيسي ضرورة أن تدعم هذه السياسات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بترويج نمط نمو يكون مطردا وشاملا وعادلا. ومع ذلك، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥، يتعين أن يصبح نمط النمو مستداما بيئيا.

السياسات الرامية إلى تحقيق النمو المطرد

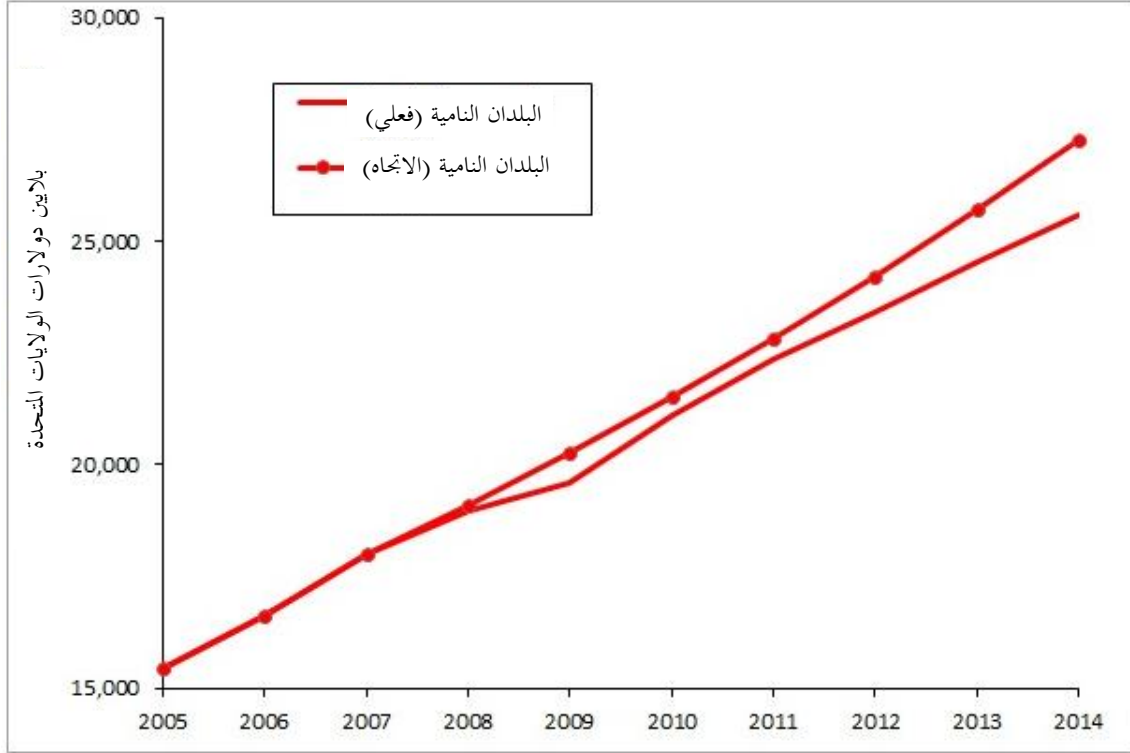
تتسم السياسات المصممة لتعزيز الاستثمار الرفيع المستوى في الطاقة الإنتاجية، وتحسين رأس المال البشري وتيسير الابتكار التكنولوجي بأهمية بالغة للنمو المطرد. وتدعو الحاجة إلى قيام الحكومات بدور قيادي في الاستثمار في البنية التحتية. وفي حين يمكن تسخير الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص لتوسيع نطاق الاستثمار في البنية التحتية، ينبغي أن تكون الشروط والأنظمة الصحيحة لتقاسم المخاطر والأرباح منصوصا عليها بصورة جيدة. وتتسم السياسات الداعمة للتعليم والصحة بأهمية بالغة لتحسين رأس المال البشري، حيث تبين أن الاقتصادات ذات النمو المطرد تنفق عادة ما لا يقل عن 7-8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في هذين المجالين. ويمكن أن تيسر السياسة المناسبة في مجال الصناعة، والتجارة والاستثمار الابتكار التكنولوجي، الذي يمكن بدوره أن يدفع قُدما بإنتاجية رأس المال والعمل على حد سواء، وبذلك يولد نموا إضافيا من الموارد وعوامل الإنتاج القائمة.

وسياسات الاقتصاد الكلي الرامية إلى المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي بصورة عامة تتسم بأهمية بالغة أيضا للنمو المطرد. وقد تحسن استقرار الاقتصاد الكلي في معظم البلدان النامية خلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية، بالمقارنة بعقد تسعينيات القرن الماضي: كان متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى بكثير، مع حدوث تقلبات أقل؛ وانخفض التضخم بصورة هامة؛ وتحسن وضع رصيد المالية العامة والدين العام على حد سواء.

ومع ذلك، أدى إندلاع الأزمة المالية العالمية في عام 2008 إلى اضطراب النمو الاقتصادي بصورة هامة في كثير من البلدان النامية وانتكاس التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحتى بحلول عام 2014، ظل مجموع ناتج البلدان النامية أدنى بكثير من خط الاتجاه المبين قبل الأزمة، بفجوة تراكمية (2008-2014) في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 1,7 تريليون دولار (الشكل سين-2). وتبلغ الفجوة حوالي 250 بليون دولار (12,7 في المائة) فيما يتعلق بأفريقيا، وهو ما يعادل حجم مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية للمنطقة في نفس الفترة.

الشكل سين-٢:

فجوة الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية في أعقاب الأزمة المالية العالمية



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

وتتطلب المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي على نطاق واسع سياسات فعالة في ثلاثة مجالات، أي أنه ينبغي أن تكون تلك السياسات قادرة، معاً، على: (أ) ضمان وجود اقتصاد محلي متوازن هيكلية وتجنب حدوث تضخم مرتفع ومتصاعد، ودين عام وخاص لا يمكن تحمله، ورواج وكساد في الاستثمار، وارتفاع في البطالة؛ و (ب) تخفيف أثر الصدمات الخارجية، الناتجة عن التقلب المفرط في تدفقات رأس المال الأجنبي، والأسعار الدولية للسلع الأولية، وأسعار الصرف؛ و (ج) منع تكرار حدوث أزمات مالية دولية على الصعيد العالمي.

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية، اعتمد عدد كبير من البنوك المركزية في البلدان النامية أهدافا أخرى متعلقة بالسياسة العامة إلى جانب المحافظة على تضخم منخفض نسبيا ومستقر، مثل العمالة الكاملة واستقرار أسعار الصرف. وتدعو الحاجة إلى وضع أدوات وأهداف السياسة النقدية للاقتصاد وفقا لمرحلة تطور نظامها المصرفي والمالي والظروف الاقتصادية الخاصة بها.

وحلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية، تحول عدد متزايد من البلدان النامية من السياسات المالية المسيرة للاتجاهات الدورية إلى السياسات المضادة للاتجاهات الدورية، باعتماد عدة تدابير هامة، بما في ذلك قاعدة المالية العامة، وأطر الإنفاق المتوسط الأجل، وصناديق التثبيت. ومع ذلك، ما زالت القدرة على الاضطلاع بسياسة مالية مضادة للاتجاهات الدورية ضعيفة في أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل الأخرى.

وأثبتت صناديق التثبيت أنها أداة هامة لتخفيف آثار التقلب في أسعار السلع الأساسية. وفضلا عن ذلك، يمكن إلى حد ما أن تحتوي تدابير إدارة حساب رأس المال تدفقات رأس المال القصيرة الأجل المتقلبة. وبصورة أعم، يظل تقرير متى وكيف تفتح حساباتها المتعلقة برأس المال والحسابات المالية يمثل تحديا بالغ الأهمية للسياسة لكثير من البلدان النامية. وتبدي البلدان ذات النمو المطرد، مثل الصين، الحيلة والحذر وتمضي ببطء في فتح حسابات رأس مالها.

ويتسم تنسيق السياسة الدولية والاصلاحات التي أُجريت في النظام النقدي الدولي والمؤسسات المالية الدولية بالأهمية للمحافظة على بيئة اقتصادية دولية مستقرة للبلدان النامية.

السياسات الرامية إلى تحقيق نمو شامل ومنصف

لما كانت مكاسب العمل تمثل المصادر الرئيسية لدخل الأشخاص الذين يعانون من الفقر، يمثل التشغيل والأجور اللائقة المطلبين الرئيسيين لتحقيق النمو الشامل. وتحسين بيئة النشاط التجاري للمشاريع ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن يعزز الطلب على اليد العاملة. وفيما يتعلق بجانب العرض، تتسم السياسات الرامية إلى تعزيز التعليم والتدريب بأهمية بالغة لتحسين الفرص المتاحة للعمال ودخلهم.

وفي المدى الطويل، يتوقف دخل العمال على النمو في التشغيل وإنتاجية العمالة على حد سواء. والسياسات الرامية إلى تعزيز التحول الهيكلي للاقتصاد أساسية لزيادة إنتاجية العمالة على نطاق الاقتصاد. وتمثل الزراعة والخدمات غير النظامية خارج المزرعة أكثر القطاعات المخففة لحدة الفقر، يليها التشييد والصناعات التحويلية المنخفضة المهارة. وعلى

العكس من ذلك، يرتب النمو في القطاعات الأقل كثافة في اليد العاملة، مثل التعدين، آثاراً أصغر بكثير على الحد من الفقر.

وقد أحرز تقدم خلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية في تحقيق المساواة بين الجنسين والأنواع الأخرى من المساواة في بعض البلدان، ولكن ما زالت هناك تفاوتات هامة بين فئات مختلفة من الأشخاص فيما يتعلق بإمكانية الحصول على التعليم، والصحة، والوظائف والخدمات المالية. وعلاوة على ذلك، اتسع بصورة كبيرة التفاوت في الدخل والثروة في عدد كبير من البلدان.

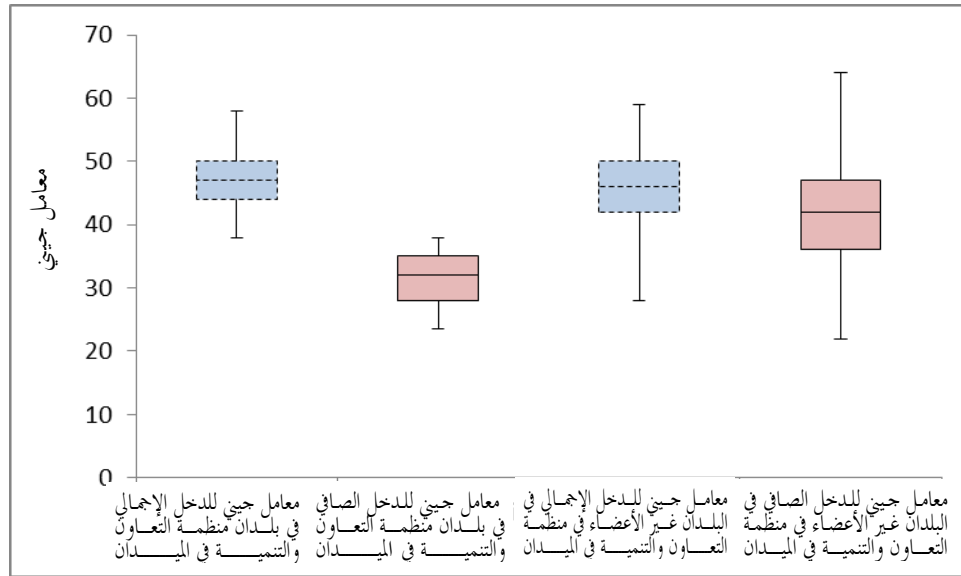
والسياسات المصممة لتحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص، بصرف النظر عن هويات فئاتهم، تشمل تلك التي تركز على تنمية الطفولة المبكرة، والكم والنوع للتعليم المدرسي، والتدريب على المهارات، والضمان الاجتماعي، والصحة، وإمكانية الحصول على رأس المال والأرض، ونظام العدالة، وإمكانية الحصول على خدمات البنية التحتية والخدمات العامة، وإمكانية الحصول على الوظائف والوصول إلى الأسواق. وعلى سبيل المثال، فإن زيادة إمكانية حصول المرأة على العمل يمكن أن تجعل النمو أكثر إنصافاً وشمولاً. وتتضمن السياسات الرامية إلى تمكين المرأة تلك التي توضع لتحسين التعليم والتدريب، وتجعل قواعد الضرائب أكثر إنصافاً، وتعزز أدوار الرجل بوصفه مقدماً للرعاية المنصفة للجنسين.

وفي حين أن تحسين إمكانية الحصول على رأس المال والأرض على قدم المساواة يتسم أيضاً بالأهمية لجعل النمو أكثر إنصافاً، فإن تصميم وتنفيذ السياسات في هذا المجال أكثر صعوبة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن ترتب معالجة عدم المساواة في توزيع الأرض آثاراً بعيدة المدى لتحسين الإنصاف الاجتماعي والكفاءة الاقتصادية، ولكن ما زالت هناك عقبات هامة على الطريق لتنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالأرض في كثير من البلدان.

ويمكن أن تؤدي الضرائب التصاعدية والتحويلات إلى انخفاض التفاوت. وكما هو مبين في الشكل سين-3، تؤدي سياسات إعادة التوزيع في البلدان المتقدمة النمو إلى الحد من التفاوت في الدخل بصورة كبيرة. وبالمقارنة، فإن آثار السياسات الحكومية لإعادة التوزيع في البلدان النامية ما زالت محدودة جداً بسبب الطاقة المالية المحدود لحكوماتها.

الشكل سين-٣:

آثار إعادة التوزيع في البلدان الأعضاء والبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية
في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٠-٢٠١٠



المصدر: Jonathan David Ostry, Andrew Berg and Charalambos G. Tsangarides, "Redistribution, inequality, and growth", IMF Staff Discussion Note, No. 14/02 (Washington, D.C., IMF, February 2014).

وتتسم شبكات السلامة الاجتماعية والحدود الدنيا للحماية الاجتماعية بالأهمية أيضا في تعزيز النمو الشامل والمنصف (تُناقش السياسات الاجتماعية بمزيد من التفصيل أدناه).

تحويل نمط النمو خلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

يتسم نمط النمو العام الذي لوحظ خلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية بأنه غير مستدام. وعلى سبيل المثال، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد شديد الارتباط بحدوث زيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهي السبب الرئيسي في تغير مناخ العالم. ويوجد ارتباط إيجابي بين النمو الاقتصادي وانبعاثات الكربون في كثير من البلدان النامية. وحتى في البلدان المتقدمة النمو، زادت الانبعاثات عندما ارتفع معدل النمو أعلى من مستوى معين.

وبصورة أعم، أدت تحديات الاستدامة البيئية، مثل نضوب الموارد، وتدهور النظام الإيكولوجي وتغير المناخ إلى تقويض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من البلدان النامية. وفضلا عن ذلك، عادة ما يكون الأشخاص ذوو الدخل المنخفض الأكثر تعرضا لآثار التدهور البيئي.

لذلك تدعو الحاجة إلى تغيير نمط النمو المطرد، والشامل والمنصف إلى نمو مستدام، وشامل ومنصف. والنمو المستدام هو النمو الذي يسير بخطى قوية وثابتة، بدون أن تتعرض للخطر الاستدامة البيئية لصالح أجيال المستقبل.

وهناك خطوة هامة تتعلق بتحقيق هذا التحول تستلزم إدراج القيمة الكاملة للموارد البيئية في قياس الثروة الوطنية. وتدعو الحاجة إلى زيادة تطوير وترشيد نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لعام ٢٠١٢، الذي اعتمده اللجنة الاحصائية في قرارها ١٠٥/٤٣ (انظر E/2012/24، الفصل الأول - باء). وثانيا، بالنظر إلى وضع "السلعة العامة" الذي يتسم به كثير من السلع والخدمات البيئية، وارتفاع درجة المؤثرات الخارجية ذات الصلة، تميل الأسواق إلى بخس ثمنها بصورة كبيرة. وتدعو الحاجة إلى أن تستخدم الحكومات الضرائب واللوائح لتصحيح تشوه الأسعار لحفز الأعمال التجارية والمستهلكين للابتعاد عن أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية غير المستدامة. وثالثا، يتسم بناء المؤسسات الفعالة، والشاملة والمنصفة والحامية للبيئة بالأهمية على قدم المساواة. وقد تساعد هذه الخطوات في تحويل كثير من السياسات الاقتصادية التي تعزز النمو المطرد والشامل والمنصف إلى سياسات تدعم النمو المستدام، والشامل والمنصف.

الدروس المتعلقة بالسياسات الاجتماعية

تشمل السياسات الاجتماعية طائفة واسعة من التدخلات العامة الرامية إلى الحد من الفقر وتحسين المساواة الاجتماعية بين الفئات المختلفة في مجالات مثل الصحة، والتعليم، والخدمات الإنسانية والعمل. وبالإضافة إلى التدابير المالية، فإنها تشمل تدابير تشريعية وحماية الحقوق. ويتسم التنسيق والاتساق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية بالأهمية بالنظر إلى تداخلها.

وهناك مجموعة فرعية من السياسات الاجتماعية، تعرف بوجه عام بأنها سياسات الحماية الاجتماعية، تهدف إلى كفالة حد أدنى لمستوى معيشة مقبول اجتماعيا للجميع، وبخاصة للعاطلين أو العاملين بأجور منخفضة جدا، وغير القادرين على العمل بسبب المرض أو عوامل أخرى وكبار السن، من بين أمور أخرى. وسياسات الحماية الاجتماعية في

البلدان المتقدمة النمو قائمة في الغالب على دفع اشتراكات، وهو ما يعني أن المستفيدين بالاستحقاقات يساهمون جزئياً أو بالكامل في تمويلها. وفي البلدان النامية، من الناحية الأخرى، لا تقوم على دفع اشتراكات في الغالب، مع أن الموظفين في القطاع النظامي مشمولون في كثير من الأحيان بنظم قائمة على دفع اشتراكات أيضاً.

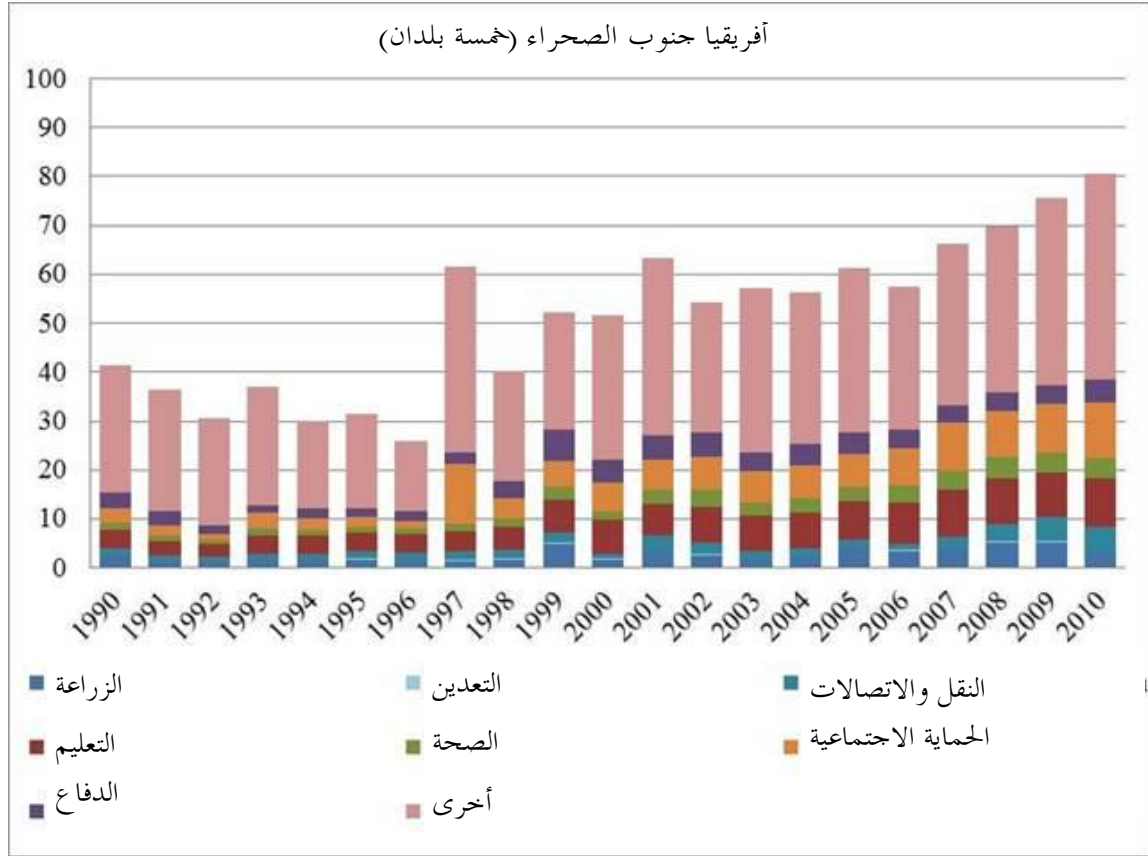
زيادة الإنفاق الاجتماعي خلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية

تجلى التأكيد بقدر أكبر على السياسات الاجتماعية خلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية في زيادة الإنفاق على الحماية الاجتماعية، والتعليم والصحة. وعلى سبيل المثال، في مجموعة من البلدان الواقعة جنوب الصحراء، زادت حصة القطاعات الثلاثة أعلاه مجتمعة في مجموع النفقات العامة من ٢٨،٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣١،٤ في المائة في عام ٢٠١٠ (الشكل سين-٤).

الشكل سين-٤:

التفكيك القطاعي للإنفاق العام خلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية في مجموعة من البلدان الواقعة جنوب الصحراء^(أ)

(بلايين الدولارات حسب تعادل القوى الشرائية عام ٢٠٠٥)



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، استنادا إلى بيانات من إحصاءات المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية بشأن الإنفاق العام لأغراض التنمية الاقتصادية.

(أ) تشمل المجموعة إثيوبيا، وأوغندا، وكينيا، وموريشيوس، ونيجيريا، التي توافرت بشأنها بيانات كاملة عن جميع السنوات.

وزاد أيضا إنفاق القطاع الخاص المحلي. والأهم من ذلك، تدفقت بعض أجزاء المساعدة الخارجية للقطاعات الاجتماعية من خلال قنوات ظلت خارج الميزانية الوطنية، كما كان صحيحا في بعض الحالات التي تضمنت عدة صناديق رئيسية للصحة. ولذلك كان مجموع الإنفاق على القطاعات الاجتماعية أكبر مما ورد في الشكل سين-٤.

وأدت زيادة الإنفاق إلى جعل التدخلات العامة ممكنة في جانب الطلب وجانب العرض على حد سواء. ومع ذلك، يمكن أن تكون بعض برامج الحماية الاجتماعية، مثل مشاريع الرعاية الاجتماعية المشروطة، مفيدة في جانب الطلب (بزيادة الطلب على الأغذية، والتعليم والصحة) وجانب العرض (مثلا، عندما يكون هدف المشروع بناء مدرسة محلية).

الحد من الفقر والجوع

أدت السياسات الاقتصادية الرامية إلى التشغيل وإدراج الدخل دورا هاما في الحد من الفقر، كما نوقش أعلاه. ومع ذلك، أدت سياسات الحماية الاجتماعية المختلفة دورا هاما أيضا. وفي كثير من الأحيان، أسهمت، إما عمدا أو من خلال الآثار الجانبية، في تحقيق الأهداف ذات الصلة بالتعليم، والصحة والبيئة أيضا.

وكانت التحويلات النقدية، غير المشروطة والمشروطة على حد سواء، هامة بوجه خاص بين سياسات الحماية الاجتماعية. وتتطلب التحويلات النقدية المشروطة أن يفني المستفيدون بالتزامات معينة، يمكن أن تتضمن إرسال الأطفال إلى المدرسة أو زيارة مركز للرعاية الصحية، ومن ثم المساعدة في تحقيق عدة أهداف من الأهداف الإنمائية للألفية في آن واحد. والسياسات الاجتماعية الأخرى للحد من الفقر تشمل الإعانات المالية، والتحويلات العينية وبرامج الرعاية الاجتماعية المشروطة (المذكورة أعلاه).

وتشير تجربة الأهداف الإنمائية للألفية إلى أن التطور في نوع سياسة الحماية الاجتماعية المناسبة لبلد ما يعكس المراحل الخاصة بنموه. وفي هذا الصدد، وجدت البلدان المنخفضة الدخل بوجه عام أن التحويلات النقدية غير المشروطة أكثر فائدة، في حين فضل كثير من البلدان المتوسطة الدخل التحويلات النقدية المشروطة.

وبرغم تأثيرها المفيد، فإن التحويلات المشروطة وتدابير الحماية الاجتماعية الأخرى غير القائمة على دفع اشتراكات تثير بعض القضايا، فيما يتعلق، على سبيل المثال، باستدامة الأوضاع المالية، والكفاءة وخلق الإتكال الدائم. ومع ذلك، بالنظر إلى أن الإنفاق على الحماية الاجتماعية ما زال يمثل جزءا صغيرا من مجموع الإنفاق العام في معظم البلدان النامية (بلغ في المتوسط، على سبيل المثال، ١٤،٢ في المائة في عام ٢٠١٠ في البلدان الخمسة الواقعة

جنوب الصحراء التي استُخدمت بيانها في الشكل سين-٤)، قد لا تكون قضية استدامة الأوضاع المالية شديدة الأهمية حتى الآن. وفي الواقع، يتمثل أحد أسباب الانتقال من التحويلات النقدية غير المشروطة إلى التحويلات النقدية المشروطة في منع حدوث مشكلة الإتكال الدائم بمساعدة المستفيدين على بناء رأس المال البشري ودخول سوق العمل، ومن ثم القضاء على احتياجهم للتحويلات غير القائمة على دفع اشتراكات في المستقبل. والزيادة التدريجية في عدد الأشخاص الذين ينتقلون من النظم غير القائمة على دفع اشتراكات إلى النظم القائمة على دفع اشتراكات تجعل من الممكن الانتقال إلى نظام شامل للحماية الاجتماعية يتضمن نظاما قائمة على دفع اشتراكات في صلبها. وفضلا عن ذلك، من المتوقع أن تؤدي الزيادة في رأس المال البشري، وإن كان ذلك مع بعض التأخير، إلى تحقيق نتائج أكبر، يوضّح به الأثر الإنتاجي للسياسات الاجتماعية. وبفضل التخطيط الطويل الأجل المناسب، يمكن بذلك معالجة قضية استدامة الأوضاع المالية.

ومن هذا المنطلق، يمكن اتخاذ عدة تدابير لزيادة فعالية برامج الحماية الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون دمج مختلف البرامج الاجتماعية ذات الصلة بالفقر في مجموعة وحيدة مفيدا في توحيد الممارسات، والحد من الإزدواج ومنع الاحتيال. ويمكن أن يساعد التركيز على الأسرة بدلا من الفرد في القضاء على التداعيل، باستخدام عوامل التكامل بين البرامج الموجهة نحو أفراد مختلفين في نفس الأسرة. ووضع قائمة المستفيدين على الإنترنت واستخدام المقاييس الحيوية لأغراض تحديد الهوية يمكن أن يساعد في ضمان أهلية المستفيد. وبوجه عام، ستظل نظم الحماية الاجتماعية غير القائمة على دفع اشتراكات هامة لزيادة الحد من الفقر خلال ما بعد عام ٢٠١٥، وسيظل كثير من البلدان النامية المنخفضة الدخل بحاجة إلى الدعم الخارجي لتنفيذ هذه السياسات.

تحقيق أهداف التعليم

قام توسيع نطاق المرافق المادية بدور هام في إحراز التقدم نحو تحقيق التعليم الابتدائي للجميع والأهداف التعليمية الأخرى. وتدعو الحاجة إلى استمرار هذا التوسع في البلدان، وبخاصة كثير من أقل البلدان نموا التي تتسم بارتفاع النمو السكاني والافتقار إلى العدد الكافي من المدارس. وتشير تجربة الأهداف الإنمائية للألفية إلى أنه في سياق بناء الهياكل الأساسية، تدعو الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لقضايا التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، ومرافق الصرف الصحي وتكافؤ الجنسين.

والذين ما زالوا غير ملتحقين بالمدارس في كثير من البلدان، برغم التقدم المحرز فيما يتعلق بالالتحاق خلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية، ينتمون بوجه عام للسكان الأكثر

صعوبة في الوصول إليهم، سواء بسبب عوامل مادية أو عوامل اجتماعية ثقافية/اجتماعية سياسية. وإذا أريد الوصول إليهم، ستدعو الحاجة إلى بذل جهود إضافية وأنواع جديدة من الجهود على حد سواء.

وأحراز تقدم في الالتحاق بالمدارس يتعين أن يقابله إحراز تقدم في معدلات إتمام التعليم. وفضلا عن ذلك، يجب ضمان جودة التعليم لكي تكون معرفة التلاميذ الذين يتخرجون من المدرسة الابتدائية بالقراءة والكتابة والحساب على مستوى كاف.

وهناك شرط بالغ الأهمية فيما يتعلق بالمحافظة على جودة المدارس يستلزم تعيين مدرسين أكفاء والاحتفاظ بهم وضمان أن يظلوا متحمسين. وفي المدى الطويل، سيتطلب هذا بدوره تحسين التعليم الثانوي والعالي وجذب الخريجين المؤهلين، الذين يُحفزون للتعليم في المدارس الابتدائية بعروض أفضل فيما يتعلق بالتعويض، والموارد وفرص الحياة الوظيفية، والأمل في بيئة مفضية إلى التعليم الفعال.

وتشير تجربة الأهداف الإنمائية للألفية إلى أن الإعفاء من رسوم التعليم، وتوفير الكتب المدرسية المجانية، والأزياء المجانية، ووجبة الإفطار والغداء المجانيتين وسائل فعالة لزيادة الالتحاق بالمدارس، ومنع التسرب، وتحسين تجربة تعلم الطلبة. ومن الأهمية أيضا تخفيض تكلفة الفرص الضائعة للمواظبة على الدراسة بموامة الجدول الزمني المدرسي، والتقويم المدرسي والمكان مع الظروف الخاصة.

وفي حين أنه ثبتت فعالية الاستعانة بالمجتمعات المحلية في جميع المراحل - بدءا من صنع القرار المرتبط بتشييد المدارس إلى رصد وتقييم التعليم، يتطلب هذا النهج قيادة مجتمعية جيدة. وقد تبين أن توسيع نطاق برامج النماء في مرحلة الطفولة المبكرة فعال في تحسين أداء الطلبة بمجرد التحاقهم بالمدرسة.

وبالنظر إلى أن مشاكل محو أمية الكبار والأطفال على حد سواء ما زالت باقية، وبخاصة بين الريفيات، سيكون التواصل بشكل أفضل مع السكان الذين يعانون من نقص الخدمات ضروريا إذا أريد إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد.

وتشير تجربة الأهداف الإنمائية للألفية إلى ضرورة مواصلة التوسع في التعليم مع التوسع في فرص العمل. ومن الأهمية أيضا ملاحظة الفروق الزمنية بين الاستثمار التعليمي وفوائده في شكل زيادة النمو الاقتصادي.

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

أحرز تقدم كبير خلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية في تحقيق تكافؤ الجنسين. وثبتت ضرورة توافر مجموعة مؤتلفة من التدابير التشريعية وغير التشريعية لتعزيز المساواة بين الجنسين، وبخاصة فيما يتعلق بحقوق الملكية وحقوق الأسرة والاشتراك في الحياة السياسية. ومن الضروري اتخاذ مزيد من التدابير التشريعية لزيادة حصة المرأة في الهيئات النيابية السياسية، وفي مجالس إدارة الشركات وفي المنظمات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية الأخرى. وفي الوقت ذاته، تدعو الحاجة إلى إيلاء الاهتمام بترجمة الحقوق الرسمية المعلنة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين إلى ممارسة فعلية، من خلال الأعمال المناسب لتلك الحقوق وتجسيدها في الأعراف الاجتماعية وقواعد السلوك.

وتشير تجربة الأهداف الإنمائية للألفية إلى أنه لما كانت الأبعاد المختلفة للمساواة بين الجنسين مترابطة، من الضروري الاستفادة بهذه الروابط في تحقيق تقدم متوازن. ومن بين الأبعاد المختلفة للمساواة بين الجنسين، يؤدي التمكين الاقتصادي دوراً أساسياً على ما يبدو. وقد زاد اشتراك المرأة في العمالة غير الزراعية خلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، تدعو الحاجة إلى إحراز تقدم أكثر بكثير في هذا الصدد بعد عام ٢٠١٥. وتدعو الحاجة إلى الاعتراف على نحو أفضل بالمساهمة التي تقدمها المرأة بالفعل في أنشطة الأسرة المعيشية والإنتاج الزراعي من خلال تعديل حساب الدخل القومي بصورة مناسبة.

تحقيق أهداف الصحة

أحرز تقدم كبير في تخفيض وفيات الأطفال والوفيات النفاسية وفي مكافحة الإيدز، والسل والملاريا. وكانت التدخلات في جانبي الطلب والعرض على حد سواء ضرورية لإحراز التقدم. ويورد الجدول سين-١ موجزاً للتدخلات المتعلقة بالصحة التي استخدمت على نطاق واسع خلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية.

الجدول سين-١:

التدخلات المتعلقة بسياسة الصحة التي استخدمت على نطاق واسع خلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية

التدخل	وفيات الأطفال	الوفيات النفاسية	فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	الملاريا	السل
التحصين	يقي من أمراض الطفولة الفتاكة (الإسهال، والالتهاب الرئوي، والحصبة، والسل، إلخ)	يحسن صحة الأم، ويعزز الحصانة في الأجنة ويحد من مخاطر المضاعفات			يقي الأطفال من الإصابة بالسل
الحصول على المياه المأمونة والمرافق الصحية الأساسية	يؤثر على الحالة التغذوية للطفل	يؤثر على الحالة التغذوية للأمهات	الاهتمام بشبكات المياه يمكن أن يساعد في معالجة مناطق تكاثر الملاريا		
الرضاعة الطبيعية المبكرة والحصرية	تحسن الحالة التغذوية للطفل				
مكملات المغذيات الدقيقة	فيتامين أ (للأطفال) والمكملات (للنساء في سن الإنجاب). تحسن الحالة التغذوية للأطفال	مكملات الحديد وحمض الفوليك أسبوعياً، والمغذيات الدقيقة المتعددة، وطاقات البروتين المتوازن.	تحسن الحالة التغذوية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية		
استراتيجيات التغذية العامة	تمنع التقزم	تحسن صحة الأم والجنين على حد سواء			
الحد من تلوث هواء الأسرة المعيشية	مواقد مداخن الكتلة الإحيائية المنخفضة الانبعاث والمحروقات الأنظف تساعد في منع الالتهاب الرئوي				تحد من مخاطر الإصابة بالسل
العلاج بالمضادات الحيوية	العلاجات الفموية وبالحقن لعلاج الالتهاب الرئوي الشديد				متعلق بفترة علاجية قصيرة خاضعة للمراقبة المباشرة

التدخل	وفيات الأطفال	الوفيات النفاسية	فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	الملاريا	السل
العلاج بالإمهاة	السوائل الوريدية ومواد الإمهاة الفموية لعلاج الإسهال				
الفحوصات قبل الولادة (أربعة على الأقل)	تضمن التطور الصحي للحمل؛ وتساعد في منع، أو اكتشاف أو التنبؤ بالمضاعفات الممكنة أثناء الحمل/الولادة				
القبالة الماهرة	تضمن الولادة المأمونة والاستجابة الكافية للمضاعفات أثناء الولادة				
رعاية التوليد في الحالات الطارئة	تضمن الاستجابة الكافية في حالة حدوث مضاعفات توليد أثناء الحمل والولادة				
دور استقبال الحوامل قبل الولادة	من الممكن أن تخفض تزيد القبالة الماهرة وتحسن معدلات وفيات حديثي صحة الأم الولادة والمضاعفات				
تقديم معلومات ولوازم تنظيم الأسرة	تضمن سبل حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية؛ ويتسم تشجيع استخدام وسائل منع الحمل بأهمية بالغة	يمكن أن يساعد في تشجيع استخدام الرفالات والطرق الأخرى للوقاية من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي			
العلاج المضاد للفيروسات العكوسة	يحدد من احتمال انتقال المرض من الأم إلى الطفل	فعال للعلاج ويمكن أن يساعد في منع انتقال المرض	فعال للعلاج ويمكن أن يساعد في منع انتقال المرض		يحدد من احتمال الإصابة بالسل
الختان الطبي الطوعي للذكور				يحدد من احتمال إصابة الرجل بعدوى	
العلاج الوقائي المضاد للفيروسات العكوسة قبل التعرض للفيروس				الحد من احتمال العدوى للرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال والذين يتعاطون المخدرات بالحقن	
برامج التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز				تخفيض معدلات انتقال المرض وتحسين استخدام الخدمات الصحية المتعلقة بالعلاج	
المشورة والفحص الطوعيان				تحسين الوعي بحالة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وزيادة الاقبال على العلاج	

التدخل	وفيات الأطفال	الوفيات النفاسية	فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	المالاريا	السل
مراكز الاستقبال والرعاية الصحية			تزيد من حالة الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية وعلاج السكان الذين يصعب الوصول إليهم	يمكن أن تساعد في علاج السكان الذين يصعب الوصول إليهم	يمكن أن تساعد في علاج السكان الذين يصعب الوصول إليهم
توزيع الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات بجانا	تحدد من احتمال إصابة الأطفال بالمالاريا	تحدد من احتمال إصابة الحامل بالمالاريا	تحدد من احتمال إصابة المرأة الحامل بالمالاريا (وتقضي عليها)	تحدد من انتشار المالاريا	
الرش بمبيدات الحشرات داخل المباني وتخلف بقايا منها	يحدد من احتمال إصابة الأطفال بالمالاريا	يحدد من احتمال إصابة الحامل بالمالاريا	يحدد من انتشار المالاريا (ويقضي عليها)		
العلاج الوقائي المتقطع للحوامل	يقي من المالاريا أثناء الحمل	يحدد من احتمال إصابة المرأة الحامل بالمالاريا			
العلاج السريع لحالات الحمى في الأطفال الصغار بما في ذلك الفحوصات التشخيصية السريعة للأدوية	يحدد من احتمال إصابة الأطفال بالمالاريا؛ ويخفض معدلات الوصف المفرط للأدوية			يحدد من احتمال إصابة الأطفال بالمالاريا؛ ويخفض معدلات الوصف المفرط للأدوية	
العلاجات المركبة القائمة على الأرتيميسينين				خط العلاج الأول لحالات مالاريا البلازموديام المنجلية غير المعقدة	
الفترة العلاجية القصيرة الخاضعة للمراقبة المباشرة					تساعد في اكتشاف حالات السل وتوقفه

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، استنادا إلى مسح للدراسات الواردة في " Sánchez, Alex Julca and John Winkel Social policies in the MDG period: lessons and implications for post-2015"، ورقة معلومات أساسية أعدت لدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠١٤/٢٠١٥ (٢٠١٥).

وتمثل تطور خاص خلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية في ظهور عدة صناديق صحة عالمية "رأسية"، مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والسل والملاريا وصندوق غافي، التحالف العالمي للقاحات. وفي كثير من الأحيان تضع هذه الصناديق آلياتها للتنفيذ، وتفصلها عن نظم الصحة الوطنية للبلدان النامية. وقامت هذه الصناديق بدور هام في التقدم المحرز فيما يتعلق بالهدفين ٤ و ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، رتبت أيضا في بعض الحالات آثارا سلبية على نظم الصحة الوطنية بفرض أولويات، وطبقت التجزئة وحولت اتجاه المواهب والموارد. واعترفت الصناديق الرأسية ذاتها ببعض هذه الآثار التي لا مبرر لها وحاولت تصحيحها في سنوات لاحقة برصد جزء من الأموال لتعزيز نظم الصحة الوطنية. ومن الأهمية بمكان وجود نظم صحة وطنية قوية، يمكن أن تدمج التدخلات الرأسية وتنسقها.

وكثير من الدروس الناتجة من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بأهداف الصحة مماثلة لتلك التي لوحظت أعلاه فيما يتعلق بهدف التعليم. وعلى سبيل المثال، يتطلب تحقيق مزيد من التخفيض في وفيات الأطفال والوفيات النفاسية في كثير من البلدان الوصول إلى قطاعات السكان الأكثر صعوبة في الوصول إليها، ومن ثم يتطلب أنواعا مختلفة من التدابير والنهج. ويتعين إيلاء الاهتمام ليس فقط لبناء مرافق الرعاية الصحية بل أيضا لكفالة وجود بنية تحتية كافية فيما يتعلق بالنقل لإمكان وصول السكان المستهدفين إلى تلك المرافق بسهولة. وبالمثل، قد يصبح التغلب على الحواجز الاجتماعية والدينية التي تحول دون استفادة الأشخاص بالتدخلات الصحية أكثر أهمية في بعض البلدان. وأيضا، كثيرا ما يتطلب إحراز مزيد من التقدم في تخفيض وفيات الأطفال والوفيات النفاسية تدخلات صحية أكثر تطورا، تتطلب موارد إضافية.

وتشييد مرافق الصحة لا يكفي دائما ما لم يكن بالإمكان ضمان جودة الرعاية. وهذا يتطلب الكفاية من ناحية كوادرات الرعاية الصحية، التي تعمل بكفاءة وبتفان. وفي الأجل الطويل، سيكون من الضروري إنشاء مزيد من المؤسسات للتعليم الطبي، تقوم بتدريب الأطباء، والممرضات والفنيين. وفي الأجل القصير، ثبتت فائدة مختلف الدورات التدريبية في مكان العمل. ومن الناحية الأخرى، مثلت هجرة كوادرات الرعاية الصحية مشكلة هامة لكثير من البلدان النامية، يجب معالجتها بتوفير التعويض الكافي وإتاحة الفرص في الداخل.

وبوجه عام، تدعو الحاجة إلى أن تقدم النظم الصحية حلولاً محوراً للإنسان وتصبح جزءاً من المؤسسات الاجتماعية الأساسية، وبذلك ترسخ بعمق في البيئات الوطنية والمحلية.

الدروس المتعلقة بالسياسات البيئية

وُقع بالفعل عقد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة قبل إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٢)، واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلا للطيور المائية^(٣)، واتفاقية التنوع البيولوجي^(٤)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا^(٥)، والاتفاقية المتعلقة بقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية^(٦) واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار^(٧). واعتمدت الغايات البيئية المدرجة في الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية إلى حد كبير على النتائج المرتبطة بهذه الاتفاقيات، وتنفيذها، ونفس الاعتماد متوقع فيما يتعلق بغايات أهداف التنمية المستدامة.

حماية الغلاف الجوي لمكافحة تغير المناخ

فيما يتعلق بتغير المناخ، اعتمد الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، التي أدت بالفعل إلى بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٨). وبروتوكول كيوتو الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في دورته الثالثة^(٩)، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، قضى بأن تخفض البلدان الصناعية بحلول عام ٢٠١٢ انبعاثاتها لغازات الدفيئة في المتوسط بحوالي ١٢ في المائة بالنسبة لمستويات عام ١٩٩٠. والافتقار إلى تنفيذ بروتوكول كيوتو والارتفاع السريع في انبعاثات غازات الدفيئة في كثير من البلدان النامية السريعة النمو تسبب في بلوغ مجموع حجم انبعاثات غازات الدفيئة في العالم الآن ضعف ما كان عليه تقريبا في عام ١٩٩٠ (انظر الشكل سين-٥). وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، لن يكون ممكنا بلوغ الهدف المتمثل في أن تكون الزيادة في درجة حرارة العالم في حدود درجتين مئويتين، على النحو المتفق عليه في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية في عام ٢٠٠٩^(١٠).

(٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، رقم ٨٢٢، ٣٠.

(٣) المرجع نفسه، المجلد ٩٩٦، رقم ٥٨٣، ١٤.

(٤) المرجع نفسه، المجلد ١٧٦٠، رقم ٦١٩، ٣٠.

(٥) المرجع نفسه، المجلد ١٩٥٤، رقم ٤٨٠، ٣٣.

(٦) انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٩/٥١، المرفق.

(٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٨٣٣، رقم ٣٦٣، ٣١.

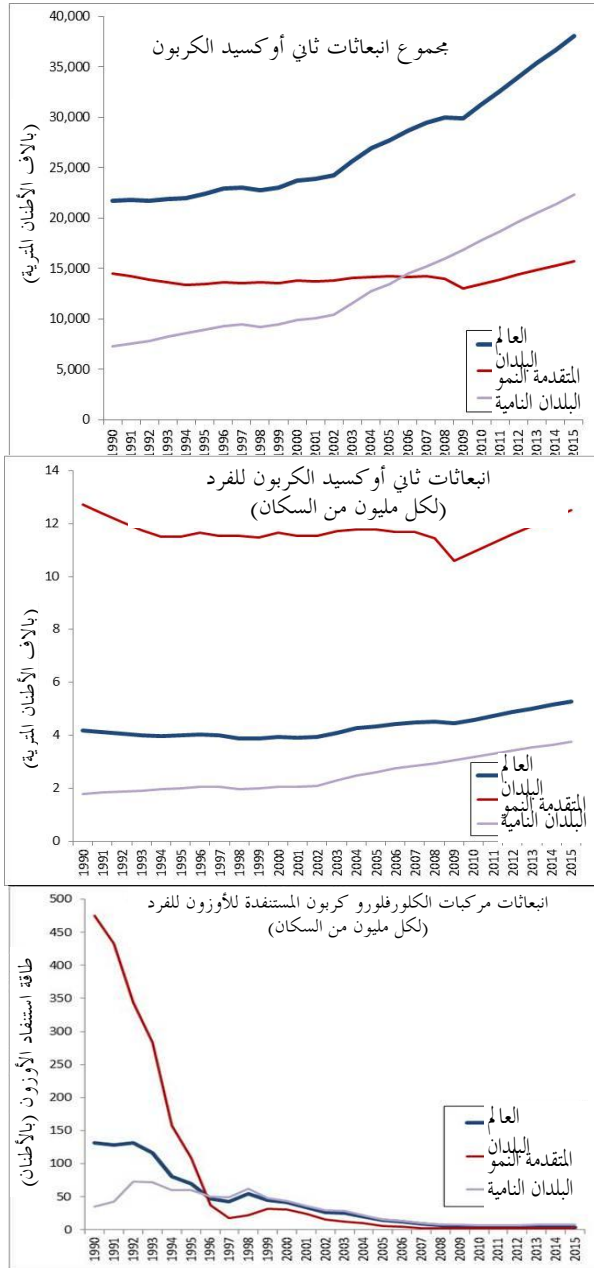
(٨) المرجع نفسه، المجلد ٣٠٣، رقم ٨٢٢، ٣٠.

(٩) انظر 1/CP.3/FCCC/CP/1997/7/Add.1، القرار.

(١٠) انظر اتفاق كوبنهاغن (2/CP.15/FCCC/CP/2009/11/Add.1) القرار.

الشكل سين-٥:

المؤشران المتعلقان بغايات الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالغلاف الجوي،
المؤشران ٧،٢ و ٧،٣ من الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية)، ١٩٩٠ - ٢٠١٥



المصدر: الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى بيانات من الشعبة الإحصائية؛ ووزارة الطاقة في الولايات المتحدة، مركز تحليل المعلومات المتعلقة بثاني أكسيد الكربون (انظر <http://cdiac.ornl.gov>).

ملحوظة: استُخدم الاستكمال الخطي والإسقاط للملء البيانات المفقودة.

وتدعو الحاجة إلى بذل قصارى الجهد، بوجه عام، لكي تنجح عملية الاتفاقية الإطارية، وبخاصة، لضمان التوصل، في الدورة الحادية والعشرين المقبلة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المقرر عقده في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، إلى اتفاق ملزم بشأن تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة الضروري للحد من ارتفاع درجة حرارة العالم إلى حد ٢ درجة مئوية الذي سبق الاتفاق عليه. وسيوجه ذلك الاتفاق إشارات ضرورية للحكومات، والمشاريع التجارية والمستهلكين لتعديل التزامهم ومسار عملهم في الأجل الطويل. ومن الأهمية بمكان أيضا الدفع قُدمًا بجميع الجهود الإقليمية، والوطنية ودون الوطنية والمجتمعية والفردية تجاه التخفيف والتكيف.

وتطبيق المبدأ ٧ (بشأن المسؤولية المشتركة ولكنها متباينة) في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(١١) سيكون شرطاً ضرورياً للتوصل إلى اتفاق دولي، وستدعو الحاجة إلى دعمه. وستعين أن تكون جهود التكيف والتخفيف على حد سواء عالمية في نطاقها، مع مساعدة مالية وتقنية تقدمها البلدان الأكثر قدرة للبلدان الأقل قدرة وأكثر ضعفاً.

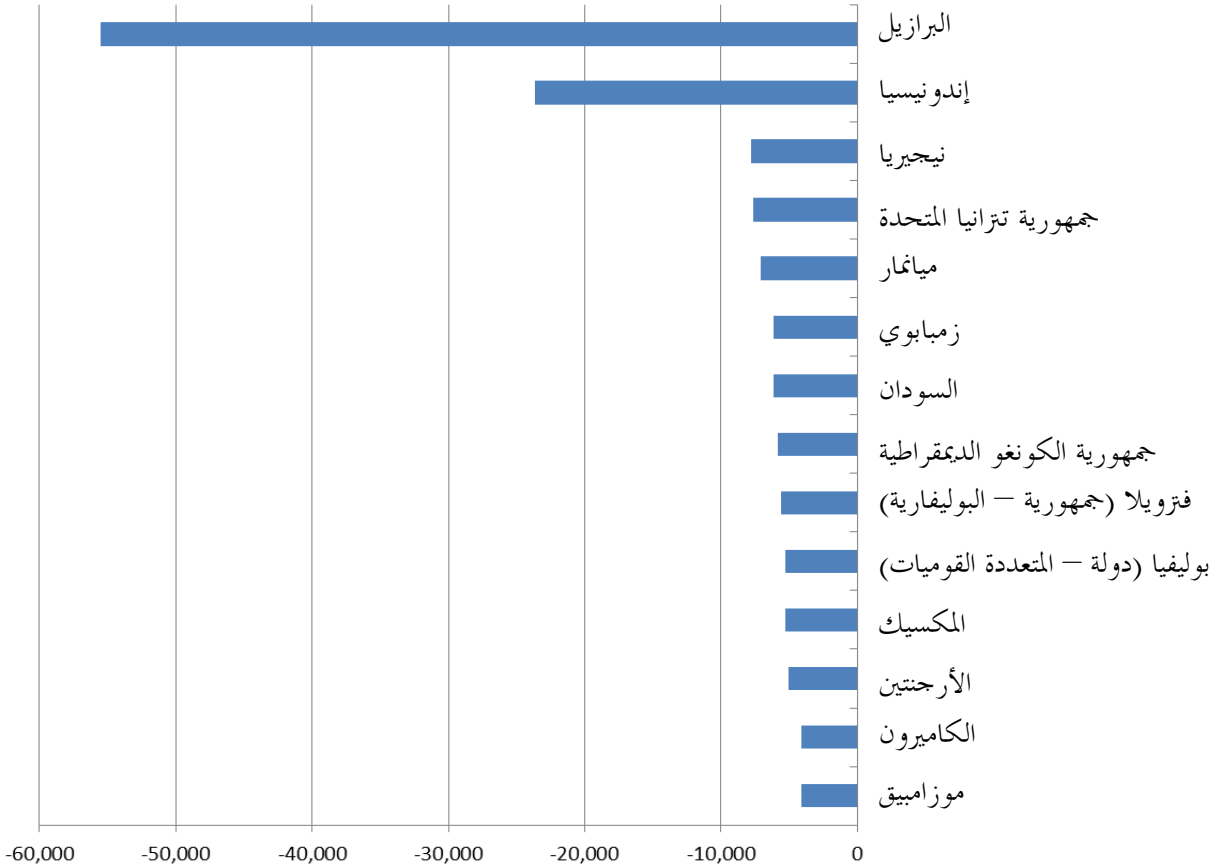
الإدارة المستدامة للغابات

شهدت فترة الأهداف الإنمائية للألفية خسارة كبيرة في الغابات البكر في البلدان التي تحتوي على الغابات المطيرة المتبقية في الأرض (انظر الشكل سين-٦). ولا يمكن تعويض الخسارة في الغابات البكر، من حيث نوعيتها ودرجة التنوع البيولوجي الذي تمده بأسباب البقاء، بغابات منخفضة النوعية استُحدثت من خلال جملة أمور منها المزارع والحراثة الاجتماعية. ولما كانت لإزالة الغابات آثار سلبية على الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، تدعو الحاجة إلى إجراء تقييم أكثر توازناً وشمولاً لفوائد الغابات في تلك الركائز الثلاث بعد عام ٢٠١٥.

(١١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩١، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

الشكل سين-٦:

البلدان التي تعرضت لأكبر خسارة في مناطق الغابات خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠



مجموع خسائر غطاء الغابات بين عامي ١٩٩٠-٢٠١٠ (آلاف الهكتارات)

المصدر: الشُّعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الموقع الشبكي لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠١٤)؛ (mdgs.un.org/unsd/mdg/Default.aspx) and Laszlo Pinter, Dora Almasy and Livia Bizikova, "MDG experience regarding land-related environmental issues and the lessons for implementation of the post-2015 agenda" ورقة معلومات أساسية أعدت لدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠١٤/٢٠١٥.

وتمثلت الدوافع الرئيسية لإزالة الغابات في البلدان النامية في الضغط السكاني، والاحتياجات للوقود التي يولدها الفقر والتوسع الحضري وقطع الأشجار الذي تمارسه الشركات المحلية والدولية لأغراض استخراج الأخشاب وزراعة المحاصيل التجارية المختلفة. وبوجه خاص، كانت إزالة الغابات مدفوعة إلى حد كبير بالطلب العالمي على لحم البقر،

وفول الصويا، والمحروقات الحيوية والخشب المداري. والجهود المبذولة نحو حماية الغابات يتعين أن تكون مقترنة بعد عام ٢٠١٥ بالجهود المبذولة نحو الاستهلاك المستدام في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

وتجربة الأهداف الإنمائية للألفية تشير أيضا إلى أن حماية الغابات تتطلب تعزيز حقوق الشعوب الأصلية التي تعيش في الغابات، واشتراكها.

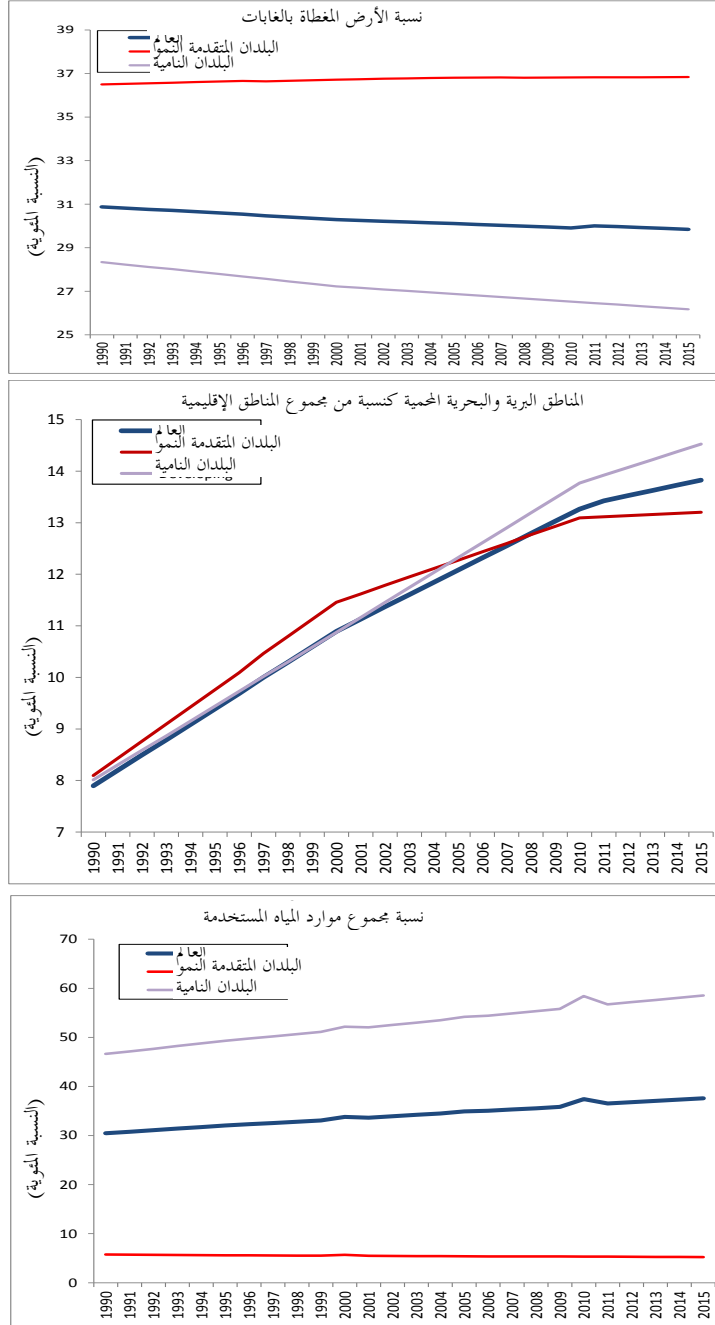
وظهور عدة مبادرات وصناديق عالمية ومساعدة إنمائية ثنائية موجهة نحو حماية الغابات في البلدان المستفيدة يعكس تنامي الوعي بأن المسؤولية عن تلك الحماية لا تتحملها البلدان التي تقع فيها تلك الغابات فحسب بل المجتمع العالمي بأسره. وسيكون كثير من تلك المبادرات ضروريا بعد عام ٢٠١٥.

حماية المناطق البرية والبحرية، واستخدام المياه والرصيد السمكي والتنوع البيولوجي

مع أنه أُحرز بعض التقدم خلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية في زيادة مدى المناطق البرية والبحرية المشمولة بالحماية رسميا (انظر الشكل سين-٧)، ساءت الحالة فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي وموارد المياه العذبة. وستدعو الحاجة إلى اتخاذ خطوات عاجلة بعد عام ٢٠١٥ لوقف فقدان التنوع البيولوجي وتلك الموارد.

الشكل سين-٧:

المؤشرات (٧،١، و ٧،٥ و ٧،٦ من الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية) المتعلقة بالغايات ذات الصلة بالأرض، والمياه والتنوع البيولوجي، استناداً إلى البيانات المتاحة على الصعيد الوطني، للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ١٩٩٠-٢٠١٥



المصدر: الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى بيانات من الشعبة الإحصائية. ملحوظة: نسبة البلد مرحة بالمساحة الكلية للبلد. وقد استخدم الاستكمال الخطي والإسقاط للملاءمات المتقدمة.

وقد ثبت أن التفاعلات المتبادلة بين الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية والاتفاقيات ذات الصلة بالبيئة مثمرة فيما يتعلق بحماية المناطق البرية والبحرية. وفي حين شجع الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي لاعتماد أهداف أيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي^(١٢) أُدرجت بعد ذلك نفس الأهداف في الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية أيضا. وسيكون هذا النوع من التفاعل المتبادل هاما أيضا بعد عام ٢٠١٥. وفضلا عن ذلك، تشير التجربة المتعلقة بأهداف أيتشي إلى أن الأهداف الكمية الواقعية تشجع بالفعل البلدان على العمل، وبذلك تشير إلى أهمية وضع أهداف كمية محددة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

وهناك أهداف معينة تتسم بأنها مركبة، أي أنها تشمل عدة أهداف فردية وبهذه الطريقة تستخلص الروابط التي تجمع بينها. وعلى سبيل المثال، يمكن في آن واحد أن تساعد حماية المناطق البرية في حماية جملة أمور منها الغابات، والأراضي الرطبة، والتنوع البيولوجي، وموارد المياه العذبة والرصيد السمكي. وسيكون تحديد الأهداف والمؤشرات المركبة هاما بعد عام ٢٠١٥ للمحافظة على أبعاد الأهداف والمؤشرات على مستوى سهل الاستخدام ولاستخلاص الروابط التي تجمع بينها على حد سواء.

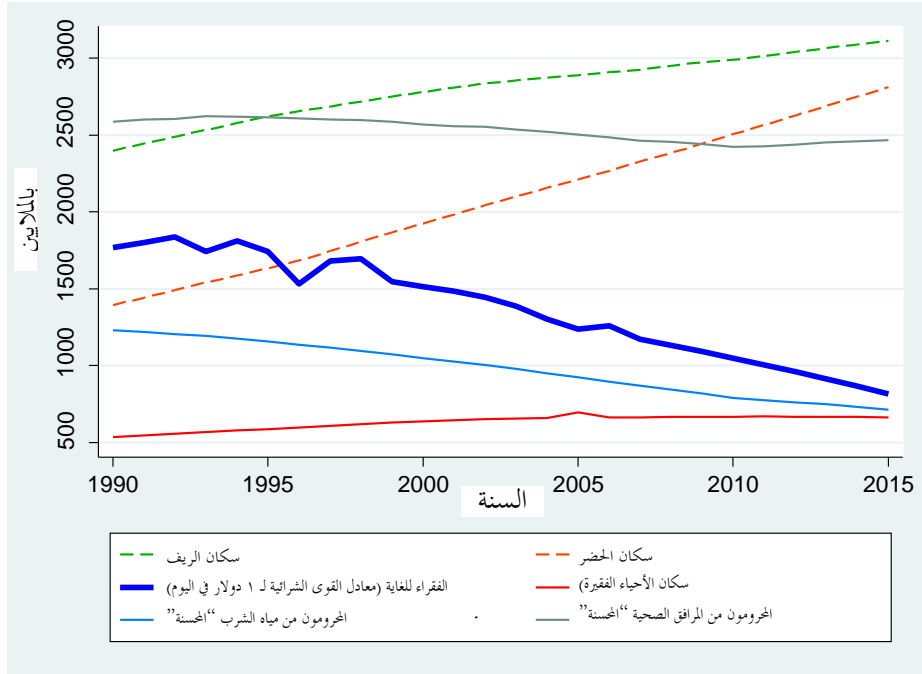
تحسين مياه الشرب، والمرافق الصحية والأحياء الفقيرة

حدد الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية الغايات المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية وتحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة (المعروفة بصورة غير رسمية بغايات ووش) إلى جانب الغايات البيئية. ومع ذلك، أفتقرت غايات ووش، بالصورة المصاغة بها، إلى الدقة، مما أدى إلى استخدام مؤشرات بالغت في بعض الحالات في التقدم المحرز. وكانت الغاية المتعلقة بالأحياء الفقيرة (التي تستوجب تحقيق تحسن في حياة ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠) مصاغة على نحو - يؤدي إلى حالة متناقضة، ستتحقق فيها الغاية في حين سيزيد مجموع عدد سكان الأحياء الفقيرة إلى حوالي بليون نسمة (الشكل سين-٨).

(١٢) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة UNEP/CBD/COP/10/27، المرفق، القرار X/2.

الشكل سين-٨:

السكان (في الريف والحضر)، والفقير، وسكان الأحياء الفقيرة، والسكان المحرومون من مياه الشرب والمرافق الصحية المحسنة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، استنادا إلى بيانات من قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية الرسمية ومن شعبة السكان بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

ملحوظة: تشمل البيانات البلدان النامية فقط. وفي حين تشمل البيانات المتعلقة بسكان الأحياء الفقيرة ٨٧ بلدا ناميا، لا توجد إلا ملاحظة وحيدة لـ ٢٨ بلدا فقط. وطبقا للتقديرات الأعلى لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة) (٢٠١٣)، زاد عدد سكان الأحياء الفقيرة من ٦٥٠ مليوناً في عام ١٩٩٠ إلى ٨٦٢ مليوناً في عام ٢٠١٢ وهو آخذ في الزيادة.

وفيما يتعلق بمناطق الحضر، قد يكون استخدام شبكات الإمداد بالمياه بالمواشير على نطاق المدينة طريقة فعالة لضمان الحصول على مياه الشرب المأمونة بصورة مستدامة. وبالمثل، قد يكون استخدام شبكات الصرف الصحي بالمواشير على نطاق المدينة طريقة فعالة لضمان توافر مرافق الصرف الصحي في مناطق الحضر. ويمكن بناء البنية التحتية لمياه الشرب ومرافق الصرف الصحي على نطاق المدينة على أفضل وجه بمبادرات عامة، تعززها مبادرات مختلفة من المجتمع المحلي ومبادرات غير حكومية. وعند إمداد سكان الحضر بمياه الشرب، يجب إيلاء الاهتمام باستدامة مصدر المياه، مع أفضلية مصادر المياه السطحية المتجددة على مصادر المياه الجوفية التي تتجدد بصورة محدودة. وأيضاً، تدعو الحاجة إلى منع تصريف مياه المجاري غير المعالجة في المسطحات المائية. وتدعو الحاجة إلى جعل التكنولوجيات التي يمكنها تحويل مياه المجاري إلى مياه نقية صالحة للشرب ميسورة التكلفة وتروج على نطاق واسع.

ولما كانت مشكلة الأحياء الفقيرة عميقة الجذور في العمليات الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية، يتعين البحث عن الحل الطويل الأجل في النمو الاقتصادي المستدام، والشامل والمنصف، وفي التوسع الحضري المستدام، وفي ترتيبات للحماية الاجتماعية للجميع، على النحو الذي نوقش آنفاً. ومع ذلك، يمكن اتخاذ بعض الخطوات الوسيطة تجاه تحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة، بما في ذلك منح حقوق الحيازة، حيثما كان ممكناً؛ وتوفير خدمات التمويل البالغ الصغر؛ وزيادة سبل الحصول على الخدمات العامة ذات الصلة بالصحة والتعليم؛ وزيادة نطاق التدريب وفرص العمل. ويجب تجنب النظرة الضحلة والسطحية لمشكلة الأحياء الفقيرة والحلول الروتينية، وغير المستدامة والقاسية في كثير من الأحيان فيما يتعلق بها.

وستكون هذه الدروس مفيدة بوجه خاص في النظر في الاستراتيجيات المتعلقة بتنفيذ هدف التنمية المستدامة ١١، الذي يدعو إلى جعل "المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وآمنة، وقادرة على الصمود ومستدامة".

الدروس العامة لصنع السياسة البيئية

اعتمدت الأهداف الإنمائية للألفية بصورة كبيرة على الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة برعاية الأمم المتحدة لتحديد الغايات البيئية وتنفيذها. ويبدو أيضاً أن أهداف التنمية المستدامة تتبع هذا النموذج. ولذلك تدعو الحاجة إلى بذل جهود أكبر لضمان نجاح تلك الاتفاقيات. ومن الضروري أيضاً استكشاف والاستفادة من المزايا التي تقدمها النهج المشتركة لتحقيق الأهداف البيئية وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، تحتاج السياسات إلى الاستعانة على نحو أفضل بالترابطات فيما بين الأهداف البيئية المختلفة وبين الأهداف البيئية، من ناحية، وأهداف التنمية البشرية، من الناحية الأخرى. وعلى سبيل المثال، فإن التحويلات النقدية المشروطة، مثل الدفع لخدمات حماية البيئة، يمكن أن ترفع الدخل وتحمي البيئة على حد سواء. وتدعو الحاجة، مع ذلك، إلى مراعاة قضايا التوزيع المرتبطة بتلك البرامج.

ويمكن أن تؤدي المبادرات العامة دورا بالغ الأهمية في التمكين من تحقيق الأهداف البيئية والأهداف ذات الصلة بتوفير المياه ومرافق الصرف الصحي وحفظ الصحة للجميع. وقد لا تنجح الطرق القائمة على السوق كما هو متوقع بسبب العوامل الخارجية، والاحتكار (من المصالح المكتسبة) والمعلومات غير المكتملة، فضلا عن نواحي القصور المؤسسية الأخرى. وفي تلك الحالات، يمكن أن تنجح على نحو أفضل الطرق التنظيمية المباشرة مقترنة ببذل الجهود لتحسين أداء السوق. وهناك دور رئيسي في تحقيق الاستفادة البيئية يتعلق بالتكنولوجيا. ومع ذلك، ستسهم أيضا السياسات والمبادرات العامة بالأهمية في استحداث ونشر التكنولوجيات الضرورية لتحقيق الأهداف المتعلقة بالمناخ والأهداف البيئية الأخرى.

ولا يمكن أن يكون حل المشاكل البيئية من شأن الحكومات وحدها، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. وسيزيد بعد عام ٢٠١٥ نطاق ودور جهود أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيدين الدولي والوطني على حد سواء لحل المشاكل البيئية. ويمكن أن يصبح قطاع الأعمال المتنامي الذي ينتج السلع والخدمات المرعية للبيئة قوة كبيرة لحماية البيئة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب توعية المشاريع التجارية العاملة في جميع القطاعات الأخرى بأنه لصالحها في الأجل الطويل أن تواءم نماذج نشاطها مع الأهداف البيئية العالمية.

الدروس المتعلقة بالحوكمة، والمؤسسات، والسلام والاستقرار

تتسم الحوكمة الرشيدة، والمؤسسات الفعالة، والسلام والاستقرار والتنمية بأنها مترابطة. والأشكال المحددة لممارسات الحوكمة تتباين على نطاق واسع بين البلدان. وتركز هذه الدراسة على عدة جوانب عملية للحوكمة والمؤسسات التي ثبتت أهميتها البالغة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

القيادة السياسية الخاضعة للمساءلة

يمكن أن تقدم القيادة السياسية الخاضعة للمساءلة رؤية، وتضع الخطة الصحيحة، وتُحفز الشعب، وتعبئ الموارد، وتكون شركات شاملة – وجميعها ضروري لتنفيذ تلك

الخطوة. ويمكن أن تضمن تلك القيادة تنسيق واتساق السياسات على جميع صُعد الحكومة وإبداء الآراء، وزيادة الاشتراك، وتقوية الوحدة وتعزيز التماسك الاجتماعي، والسلام والاستقرار.

تنسيق السياسات وجودة الإدارة المدنية

يتسم التنسيق الفعال للسياسات، بين مختلف مستويات الحكومة ومختلف الجهات الفاعلة الإنمائية وفيما بينها بأهمية بالغة لتحقيق نتائج التنمية. وصياغة استراتيجيات التنمية الوطنية، والرؤى والخطط الوطنية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر يمكن أن تسهم في تحسين تنسيق السياسات في جميع وزارات ووكالات الحكومة المختلفة.

وتحسين هياكل الحوافز، من خلال ربط الأجر والمزايا الأخرى لموظفي الخدمة المدنية بالأداء ونتائج التنمية، يمكن أن يكون هاما لتعزيز قدرات الإدارة العامة والحد من الفساد. واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونُظم الحكومة الالكترونية الفعالة على نطاق أوسع يمكن أن يحد من الفساد ويحسن التنسيق، واتساق السياسات والقدرة الإدارية. ويمكن أن تعزز الحكومات الالكترونية أيضا تنسيق السياسات من خلال الإدماج الاجتماعي، لا سيما للفئات المحرومة والضعيفة.

اللامركزية

تشير تجربة الأهداف الإنمائية للألفية إلى أن لامركزية صنع القرار، وتمكين المجتمعات المحلية وتعزيز المساءلة على الصعيد المحلي بقدر أكبر يمكن أن تحسن جودة تقديم الخدمات. ومع ذلك، تدعو الحاجة إلى أن تكون اللامركزية مصحوبة بعملية تخطيط قائمة على المشاركة، لكي تكون نتائج التنمية أكثر شمولاً وإنصافاً. وستصبح اللامركزية أكثر فعالية عندما لا تكون سياسية أو إدارية فحسب بل أيضا مالية، وتضمن أن تكون الحكومات والمجتمعات المحلية أكثر سيطرة على الموارد المالية.

وتحسين التخطيط والقدرة الإدارية بين المسؤولين الحكوميين المحليين وتحسين إدارة المالية العامة يمكن أن يساعد في منع أوجه عدم الكفاءة، والإزدواج، والاستخدام المبدد للموارد الشحيحة والفساد في الحكومات المحلية. وستتطلب أهداف التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥ التركيز مجددا على اللامركزية بغية تعزيز قدرات الحكومات المحلية لتقديم الخدمات الضرورية للتنمية المستدامة وفقا لركائزها الثلاث.

الشراكات على الصعيدين الوطني ودون الوطني

يمكن أن تؤدي المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص دورا متزايد الأهمية في التنمية، وتعزز جهود الحكومة على جميع الصعد (انظر أدناه للاطلاع على مناقشة بشأن الشراكات العالمية). وفي حين يمكنها تعزيز الأصوات، وإشراك المواطنين والمساءلة، تتسم المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بالفعالية بوجه خاص في تحسين كم ونوع الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم وفي تمكين المرأة وفي الوصول إلى المجتمعات المحلية التي تعاني من نقص الخدمات والمهمشة. ويمكن أن تؤدي أيضا الشراكات العامة - الخاصة دورا هاما في سد الثغرات في تقديم الخدمات، وبخاصة في قطاع التعليم. والشراكات مع الجهات الفاعلة غير الحكومية أكثر فعالية عندما تكون منسقة جيدا في إطار تنمية شامل يمكن أن يمنع ازدواج الجهود.

المساءلة، وآليات الرصد والتقييم

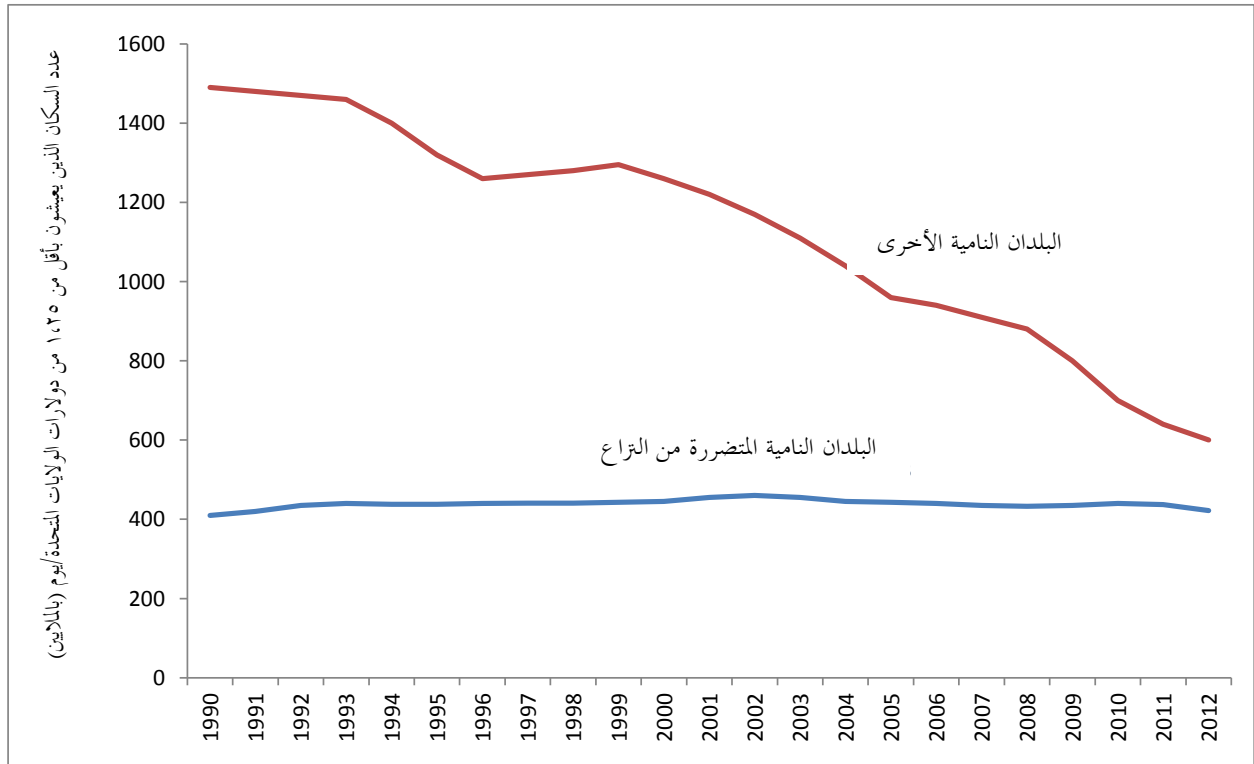
تتطلب الحوكمة الرشيدة المساءلة وآليات فعالة للرصد والتقييم لضمان استخدام الموارد العامة على نحو متسم بالكفاءة والإنصاف ولتمكين الحكومة من الاستجابة لاحتياجات المواطنين وطلباتهم. والترتيبات المؤسسية المختلفة، الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، يمكن أن تكفل المساءلة والشفافية في الحوكمة. ويتحقق تعزيز المساءلة في الخدمة العامة من خلال عملية تدريجية. والرقابة البرلمانية الفعالة والمؤسسات العليا المخولة لمراجعة الحسابات، التي يمكن أن تعزز مشاركة المواطنين، تتسم بالأهمية في تعزيز المساءلة، في حين يمكن أن يؤدي الاستخدام الواسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات و "ثورة البيانات" الجارية إلى تعزيز رصد وتقييم نتائج التنمية.

السلام والاستقرار عاملان مؤتيان ونتيجتان على حد سواء للتنمية

يفرض النزاع تكاليف هائلة ومتعددة الأوجه، بما في ذلك المعاناة البشرية المباشرة والاضطرابات الاجتماعية-الاقتصادية الكارثية، ويعوق بصورة كبيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى. وعلى سبيل المثال، كان هناك فرق شاسع في الحد من الفقر بين البلدان المتضررة من النزاع والبلدان الأخرى (الشكل سين-٩). والبلدان المتضررة من النزاع تعاني من التأخر طبقا لكل مؤشر تقريبا من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وهي تشكل حوالي ٨٠ في المائة من الأطفال في السن المدرسي غير المقيدين في المدارس الابتدائية، و ٦٠ في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر و ٧٠ في المائة من وفيات الرضع.

الشكل سين-٩:

الفقر: البلدان النامية المتضررة من النزاع بالمقارنة بالبلدان النامية الأخرى، ١٩٩٠-٢٠١٢



المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "Fragile states 2014: domestic revenue mobilisation in fragile states" (باريس، ٢٠١٤)، الصفحة ١٩، الشكل ١-٢.

و كثيرا ما تكون الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من بين الأسباب الجذرية للعنف والنزاع، إلى جانب عوامل أخرى مثل الظلم القائم على الهوية الإثنية والدينية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والغزوات الخارجية وتسلسل الشبكات الإرهابية والإجرامية الدولية. والضغوط الاقتصادية مثل ارتفاع البطالة، وبخاصة بطالة الشباب، فضلا عن صدمات أسعار الأغذية والطاقة، يمكن أن تزيد بصورة كبيرة مخاطر العنف. والضغوط الاجتماعية، بما في ذلك ارتفاع عدم المساواة من ناحية الفرص والدخل على حد سواء. ترد أيضا من بين أسباب النزاع. وفضلا عن ذلك، وُجدت روابط وثيقة بين النزاعات والضغوط

البيئية، يمكن أن تسبب أو تضخم النزاعات بصورة مباشرة، أو غير مباشرة من خلال آثارها فيما يتعلق بتشريد السكان، والفقر والأمراض المعدية.

بناء حلقة إيجابية بين السلام والتنمية المستدامة

فيما يتعلق بالبلدان المتضررة من النزاع، يتوقف تحقيق أهداف التنمية أولاً وقبل كل شيء على إستعادة السلام والاستقرار، يليهما البناء اللازم للمؤسسات المشروعة والحوكمة الرشيدة للتمكين من الانتقال إلى السلام، والاستقرار، والعدالة والازدهار بصورة دائمة.

وإستعادة الثقة في العملية السياسية ونظام الحوكمة، من خلال بناء ائتلافات شاملة بقدر كاف، بالغة الأهمية في المرحلة الأولى للتحويل. وبعد ذلك، تدعو الحاجة إلى تحويل المؤسسات لتكون قادرة على توفير الاستقرار، والعدالة، والخدمات الأساسية والوظائف. وتشمل التدابير العملية الاستثمار في البنية التحتية الأساسية، وتوجيه المالية العامة نحو خلق الوظائف في القطاعات الكثيفة اليد العاملة، وتعزيز المشاريع التجارية الخاصة من خلال إصلاحات مختلفة، وتمكين المرأة من خلال إتاحة الفرص الاقتصادية بقدر أكبر.

وتشير الدروس المستفادة من حالات النجاح والإخفاق على حد سواء إلى أن الحوكمة الرشيدة والمؤسسات الفعالة لا يمكن ببساطة استيرادها من بلدان أخرى، مع أنه يمكن تبادل الخبرات بين البلدان. وبدلاً من ذلك، لا يمكن بناء المؤسسات الفعالة إلا وفقاً للظروف الخاصة بالبلد من خلال عملية طويلة وتدرجية.

وفي حين أن الجهود الوطنية أساسية، يمكن أيضاً أن يؤدي المجتمع الدولي دوراً حافزاً في إستعادة السلام وفي التحويل بعد النزاع. وخلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية، زاد الدعم الدولي – من خلال المنظمات الدولية والإقليمية والترتيبات الثنائية – للبلدان المتضررة من النزاع في مجالات بناء الائتلافات، وتحويل المؤسسات وتخفيف الضغوط الخارجية، بما في ذلك انعدام الأمن عبر الحدود، والاتجار غير المشروع، والفساد عبر الوطني والتدفقات المالية الدولية غير المشروعة. وستدعو الحاجة إلى أن تكون السياسات الدولية منسقة ومتسقة بقدر أكبر لضمان السلام وبناء المؤسسات الفعالة في البلدان الخارجة من النزاع.

الدروس المتعلقة بالشراكات العالمية من أجل التنمية

التنفيذ فيما يتعلق بالهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية

نص الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية على “إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية”، وبلوغ غايات تشمل خمسة مجالات: المساعدة الإنمائية الرسمية، والوصول إلى

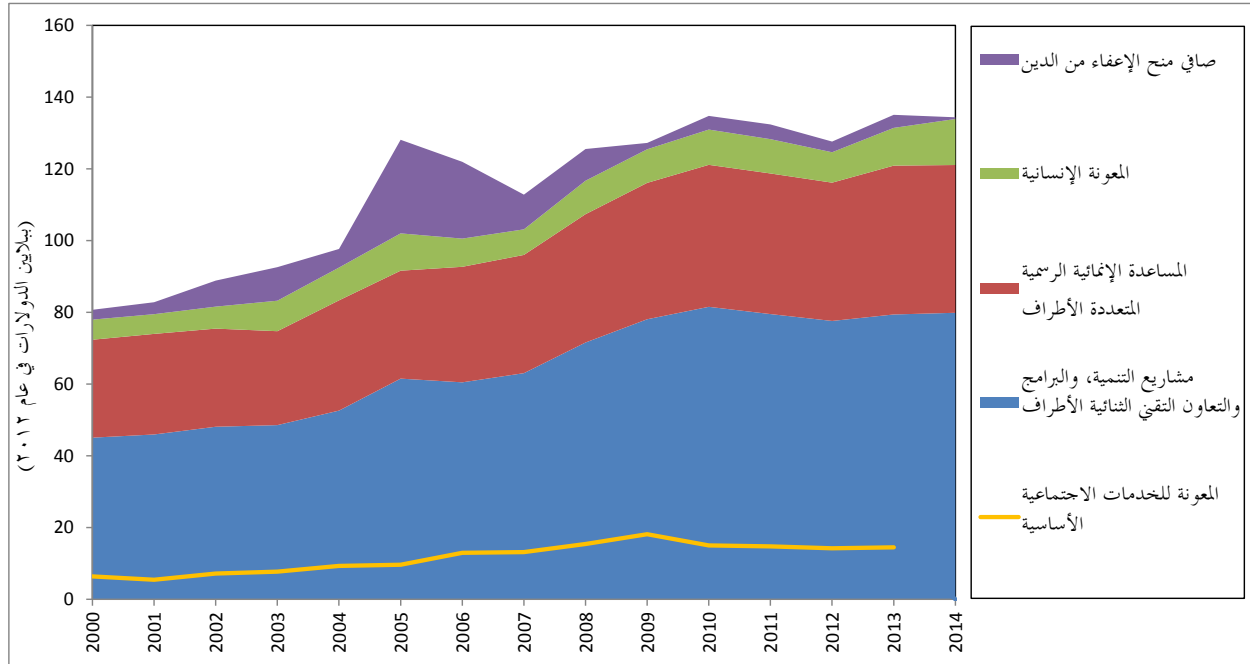
الأسواق (التجارة)، والقدرة على تحمل الدين، وإمكانية الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار معقولة، وإمكانية الحصول على التكنولوجيات الجديدة. وفي فترة الأهداف الإنمائية للألفية، اتخذ المجتمع الدولي عددا متزايدا من الخطوات المتعلقة بالسياسات لتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية على النحو المحدد في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(١٣)، الذي اعتمده المؤتمر في مونتيري، المكسيك، في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، وإنشاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٧ لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية وتقديم تقرير في هذا الشأن سنويا.

وخلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية، زادت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من ٨٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ١٣٥،٢ بليون دولار في عام ٢٠١٤ (الشكل سين-١٠). ومن بين الـ ٢٨ بلدا عضوا في لجنة المساعدة الإنمائية في ذلك الوقت، حققت الدانمرك، ولكسمبورغ، والنرويج، والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الرقم المستهدف للأمم المتحدة المتمثل في تقديم مساعدة إنمائية رسمية بنسبة ٠،٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٣ وأثبتت بذلك أنه يمكن في الواقع تحقيق هذا الرقم عمليا. وخلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية زادت بصورة كبيرة المساعدة الرسمية الإنمائية للفرد في البلدان المنخفضة الدخل من ١٦ دولار للفرد في عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٥٢ دولار في عام ٢٠١٤، وستظل المساعدة الإنمائية الرسمية هامة بعد عام ٢٠١٥، بالنظر إلى أنها ما زالت تشكل أكثر من ٧٠ في المائة من مجموع التمويل الخارجي في أقل البلدان نموا.

(١٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7). الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

الشكل سين-١٠:

المكونات الرئيسية للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية،
٢٠١٣-٢٠٠٠



المصدر: الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

ونقص بصورة ملحوظة متوسط التعريف التي طبقتها البلدان المتقدمة النمو على صادرات البلدان النامية، ولكن ظلت الحدود القصوى للتعريف وتصاعد التعريف بمثلان عقبتين أمام وصول البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. وبرغم اعتماد اتفاقات بالي خلال المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في إطار جولة الدوحة لمناقشات منظمة التجارة العالمية، الذي عُقد في بالي، إندونيسيا، من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بما في ذلك الدعوة إلى التحسين السريع لتغطية الإعفاء من الرسوم والخصص، ما زالت التحديات باقية بعد عام ٢٠١٥ لتنفيذ هذه الاتفاقات وإتمام جولة الدوحة.

وقد أدى تخفيف عبء الديون بموجب المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (الهيبيك) والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون إلى تخفيف أعباء الديون في عدد

كبير من البلدان، وثبتت فائدته في إعادة تخصيص الموارد في هذه البلدان للحد من الفقر. ومع ذلك، تقترب مرة أخرى عدة بلدان من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من مستويات متوسطة أو عالية من ضائقة الديون.

وقد أُحرز تقدم في مكافحة الأمراض غير المعدية والحادة، من خلال زيادة التنسيق في تنفيذ السياسات الوطنية المتساوقة المتمشية مع الاتفاقات العالمية. وتدعو الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود، مع ذلك، لجعل الأدوية الأساسية متاحة ومعقولة التكلفة بقدر أكبر في البلدان النامية.

وكان الحصول على التكنولوجيات المتقدمة في البلدان النامية متنامياً بخطى سريعة خلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتدعو الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لزيادة تضييق الفجوات في الحصول على التكنولوجيات المتقدمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. والحصول على الدراية الفنية للحد من مخاطر الكوارث إلى جانب التعبئة الفعالة للبيانات والمعلومات يمكن أن يعزز قدرة البلدان على الصمود. وقد ثبتت أهمية وضع المعلومات الجغرافية المكانية وتبادلها في الحد من أخطار الكوارث والتنمية المستدامة.

ظهور شراكات أخرى للتعاون الإنمائي

بالإضافة إلى الشراكة الذي ركز عليها الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، ظهرت أنواع أخرى من الشراكات العالمية وأسهمت في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتضمن بعض هذه الشراكات أصحاب مصلحة متعددين، بما في ذلك الحكومات، والمؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية، والمؤسسات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح، ومنظمات المجتمع المدني والمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الربح.

وأصبحت الشراكات الرامية إلى تحقيق التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب متزايدة الأهمية لتعزيز التجارة وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي بين البلدان النامية. وزادت بصورة ملحوظة التدفقات المالية المرتبطة بالشراكات فيما بين بلدان الجنوب. وزادت المنظمات الدولية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها، من دعمها للشراكات الإنمائية فيما بين بلدان الجنوب وفي كثير من الحالات كوّنت شراكات إنمائية ثلاثية.

واضطلع الأمين العام بعدد من المبادرات لإقامة شراكات من أصحاب المصلحة المتعددين في السنوات الأخيرة لتعبئة موارد إضافية لبعض غايات محددة من الأهداف الإنمائية للألفية، واتخاذ إجراءات بشأنها. وتضمنت هذه المبادرات حركة كل امرأة كل طفل،

ومبادرة الطاقة المستدامة للجميع، ومبادرة التعليم أولا العالمية، ومبادرة تحدي القضاء على الجوع، وحركة تعزيز التغذية، ونداء العمل بشأن الصرف الصحي.

وبالإضافة إلى ذلك، تقدم أيضا المنظمات الخاصة تمويلا بشروط ميسرة. وفي عام ٢٠١٢، بلغ مجموع صافي المنح الخاصة من المنظمات غير الحكومية والوكالات الطوعية الخاصة الأخرى ٢٩،٨ بليون دولار.

التحديات للشراكات العالمية بعد عام ٢٠١٥

حدد الهدف ١٧ المقترح من أهداف التنمية المستدامة عددا من العناصر الرئيسية للشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة في مجالات التمويل، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، والتجارة، والقضايا النظامية، وأشار إلى ضرورة تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة بإقامة شراكات من أصحاب مصلحة متعددين.

ومن هذا المنطلق، تواجه الشراكات العالمية عددا من التحديات، يرد بعضها أدناه تـوا.

وبالإضافة إلى وفاء البلدان المتقدمة النمو بالرقم المستهدف البالغ ٠،٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية، مع ذهاب ٠،١٥ - ٠،٢٠ في المائة إلى أقل البلدان نموا، تدعو الحاجة إلى تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة أكثر استراتيجية لتحقيق أولويات القضاء على الفقر المدقع ووضع العالم على مسار التنمية المستدامة في آن واحد.

وإلى جانب ضرورة المضي في زيادة إمكانية وصول أقل البلدان نموا للأسواق المعفاة من الرسوم والحصص واختتام مناقشات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية بصورة متوازنة، هناك حاجة إلى تعزيز الاتساق بين السياسة التجارية، من ناحية، والسياسات الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، من الناحية الأخرى، على الصعيدين الوطني والعالمي على حد سواء.

والقواعد والأوضاع الحالية المتعلقة بالتدفقات غير المشروعة والتحايل على الضرائب كثيرا ما تقيد جهود الحكومات في البلدان النامية لزيادة الإيرادات المحلية. وجرى الاضطلاع بمبادرات لتحسين مواءمة الحقوق الضريبية مع خلق قيمة ونشاط اقتصادي حقيقي، فضلا عن الجهود المبذولة لتحسين الشفافية وتعزيز أطر العمل التنظيمية على الصعيدين الوطني والدولي، بهدف تشجيع الممارسات المؤسسية والمصرفية المسؤولة. وبعد عام ٢٠١٥، ينبغي أن تتطلب إصلاحات إطار العمل الدولي للتعاون الضريبي تقييم آثار التوزيع على البلدان النامية، ومعالجتها على النحو الصحيح.

ويمكن أن تكون الهجرة قوة تحويلية، تتيح الفرص لملايين الأشخاص لشق طريقهم خارج الفقر والإسهام في تنمية بلدان المنشأ والمقصد على حد سواء. ولكي تحقق الهجرة إمكاناتها الإنمائية كاملا على نحو مستدام، ومنصف وشامل، يجب احترام حقوق الإنسان للمهاجرين. وهذا يتطلب ضمان تمتع المهاجرين وأسرهم بإمكانية الحصول على العمل والحماية الاجتماعية على قدم المساواة، فضلا عن التمتع بأعلى معايير الصحة والتعليم التي يمكن الحصول عليها، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين. وتدعو الحاجة أيضا إلى التعاون الدولي بقدر أكبر للقضاء على الاتجار بالبشر.

وقد بلغ تأثير الإنسان على النظم الإيكولوجية للكوكب النقطة التي أصبحت فيها الآفاق الطويلة الأجل للتنمية المستدامة مهددة. وكان هناك اعتراف بقدر أكبر بضرورة بذل جهود عالمية لمواجهة المشاكل البيئية العالمية، مع احترام المبدأ السالف الذكر المتعلق بالمسؤوليات المشتركة ولكنها متباينة. وعلى سبيل المثال، التزمت البلدان المتقدمة النمو بتعبئة ١٠٠ بليون دولار في السنة للأغراض ذات الصلة بتغير المناخ وحدها بحلول عام ٢٠٢٠ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مع أن الأداء السابق في هذا الصدد لم يكن مشجعا بهذا القدر. وهناك مثال جيد لشراكات أصحاب المصلحة المتعددين في هذا المجال يتمثل في مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، التي أطلقها الأمين العام في عام ٢٠١١، وترمي إلى جعل إتاحة الطاقة المستدامة للجميع حقيقة واقعة بحلول عام ٢٠٣٠. ومع ذلك، من الضروري زيادة التمويل والإجراءات وتوسيع نطاق الشراكات العالمية بجميع أنواعها.

الدروس المتعلقة بوضع البيانات

أدت الأهداف الإنمائية للألفية إلى إحراز تقدم هام في وضع البيانات والإبلاغ، ومن ثم في الرصد. وتطلب رصد الغايات الـ ٢١ والمؤشرات الـ ٦٠ في إطار الأهداف الإنمائية للألفية بذل جهود تحسينية هائلة موجهة نحو وضع البيانات والإبلاغ.

والتحديات الإحصائية التي تشكلها الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ من المحتمل أن تكون ضخمة. وبالأهداف الـ ١٧ والغايات الـ ١٦٩، تزيد أهداف التنمية المستدامة أبعاد البيانات المطلوبة بحجم تقريبي كبير. وبالنظر إلى أن أهداف التنمية المستدامة ستتطوي على مزيد من التعديل حسب الحاجة على الصعيد الوطني، سيكون هناك التحدي الأكبر المتمثل في السماح بالتباين على الصعيد الوطني مع المحافظة على إمكانية المقارنة اللازمة بين البلدان والتجميع على الصعيد العالمي. وستتسم أيضا فترة ما بعد عام ٢٠١٥ بزيادة هائلة في عرض البيانات، بما في ذلك البيانات الآنية. وستشكل كيفية الاستفادة بهذه المتاحة الزائدة وتسخير تلك البيانات لضمان تعزيزها للبيانات الرسمية تحديا كبيرا. وستتطلب الخطة الإنمائية لما بعد

عام ٢٠١٥، مع أهداف التنمية المستدامة في صلبها، تقييم رأس المال البيئي بصورة صحيحة وإدماج حسابات الدخل القومي مع الحسابات البيئية. وستدعو الحاجة إلى تسريع التقدم الأولي في هذا الصدد في الأمم المتحدة من خلال نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية وقيام جميع الدول الأعضاء بتنفيذ نتائج هذه العملية.

وتوفر أوجه التقدم في وضع البيانات والإبلاغ التي تحققت خلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية أساساً قوياً يواجه به المجتمع العالمي هذه التحديات.

التمسك بروح الأهداف الإنمائية للألفية

توجد تحت تصرف العالم التكنولوجيا والموارد الضروريين للقضاء على الفقر والشروع في مسار للتنمية المستدامة. ويتمثل أهم درس للأهداف الإنمائية للألفية في أنه من الممكن التغلب على العقبات الاجتماعية - السياسية وتكاتف جميع البلدان، وجميع الفئات داخل البلدان، والعمل معا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المشتركة. وهذا الدرس يوجز روح الأهداف الإنمائية للألفية، وهي الروح التي يتعين التمسك بها وتعزيزها في السنوات القادمة إذا أُريد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبصورة أوسع نطاقاً، الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، بنجاح.